الحقّ في المياه وتغيُّر المناخ 2025

تقرير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المسألة الزراعية، والحق في المياه في سوريا

صفوان داؤد

باحث متخصص

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

حظي

يُنشر هذا التقرير كجزءٍ من سلسلة تقارير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (AWR) لشبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND). يُعدُّ تقرير الراصد العربي منشورًا دوريًا تصدره الشبكة ويركّز كلّ إصدار على حقٍّ معيّنٍ وعلى السياسات والعوامل الوطنية والإقليمية والدولية التي تساهم في انتهاكه. يتمّ تطوير تقرير الراصد العربي من خلال عملية تشاركية تجمع ما بين أصحاب المصلحة المعنيّين، بما في ذلك المجتمع المدني، والخبراء في المجال، والأكاديميّين، وممثّلي الحكومة في كلٍّ من البلدان الواردة في التقرير، وذلك كوسيلةٍ لزيادة ملكيّة التقرير في ما بينهم وضمان توطينه وتعزيز صلته بالسياق.

يُركّز التقرير السابع للراصد العربي على موضوع الحقّ فِي المياه. وقد اعدّ بهدف تقديم تحليلٍ شاملٍ ونقديّ لوضع الحق في المياه في المنطقة كذلك في سياق التغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة. ويُؤمل أن تُشكّل المعلومات والتحليلات المقدّمة منصّة للدعوة إلى إعمال هذا الحق للجميع.

تعبّر الآراء الواردة في هذه الوثيقة عن رأي المؤلّف حصراً، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية، Brot für die Welt، أو المساعدات الشعبية النرويجية.

بيروت، حقوق النشر © 2025. جميع الحقوق محفوظة.

التقرير صادر عن **شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية**. يمكن الحصول عليه من الشبكة أو يمكن تحميله عن الموقع:

http://www.annd.org

يُحظّر إعادة إنتاج هذا التقرير أو أي جزء منه أو استخدامه بأي طريقة كانت من دون إذنٍ خطّي صريح من الناشر باستثناء استخدام الاقتباسات الموجزة.

بدعم من

Brot für die Welt | Norwegian People's Aid

المسألة الزراعية، والحق في المياه في سوريا

صفوان داؤد
باحث متخصص

صفوان داؤد باحث متخصص في السياسات البيئية، له خبرة استشارية في "التكيف القائم على الأنظمة البيئية" (EbA). عمل كممثل إقليمي لمركز نيكسوس انسايت في الشرق الأوسط وسوريا 2025-2024. كما شارك مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND) في بيروت كباحث وطني مسؤولًا عن الملف السوري في تقرير "الحق في المياه والتغير المناخي في العالم العربي 2025". في عام 2024 حصل على منحة من منظمة صحافة حرة بلا حدود (FBU) عن تحقيق يندرج ضمن منهج التكيف البيئي يتعلق بتأثير التغير المناخي على الصناعات التقليدية. كما ترشح عام 2025 الى القائمة القصيرة لجائزة صحافة المناخ عن فئة "التحقيق الاستقصائي". يرأس حاليا بالنيابة "مبادرة الانتقال الأخضر" المعنية ببناء المعرفة حول العوامل البيئية المؤثرة في "المسألة السورية".

المحتويات

المقدّمة	06
منهجية	07
السياق التاريخي	08
المجتمع الزراعي وإدارة المياه	10
المسألة المائية والنظام السياسي	13
التغير المناخي	15
أثر النزاع على مستقبل المياه في سوريا	17
المياه العذبة والطاقة الكهرومائية	19
الري والمياه الجوفية	20
مياه جنوب سوريا	22
النتائج والتوصيات	23
المراجع	25
الملحق	27

01

المقدمة

يشكّل الحق في المياه مدخلًا أساسياً لفهم المسألة الزراعية في سوريا، لا باعتباره حقاً قانونياً مجرداً، بل بوصفه علاقة اجتماعية وسياسية تشكّلت تاريخياً داخل تفاعل معقّد بين المجتمع الزراعي، والسلطة، والموارد المائية. فالمياه في السياق السوري لم تكن عنصراً تقنياً محايداً، بل عاملًا ديناميكياً أسهم في تنظيم أنماط الملكية الزراعية، وإعادة إنتاج التفاوتات داخل الريف، وتشكيل وعي الفلاحين بحقوقهم وحدودها.

تاريخياً، ارتبط تنظيم الوصول إلى المياه وتوزيعها بتحولات السلطة، من الأعراف المحلية التي نظمت استخدام الينابيع وشبكات الري، إلى تدخل الدولة المركزية عبر قوانين الإصلاح الزراعي وسياسات الري واسعة النطاق. غير أن هذه التحولات لم تؤدِ بالضرورة إلى عدالة مائية، بل أفضت في كثير من الأحيان إلى انحيازات لصالح الملاك الكبار، وتعزيز السيطرة السياسية على الموارد المائية باعتبارها أداة لإدارة الريف وضبطه.

ومع تفاقم آثار التغير المناخي، وتدهور الإدارة المائية، وتفكك مؤسسات الدولة خلال سنوات النزاع، بات الحق في المياه في سوريا أكثر هشاشة. فقد رافق الاستنزاف الجائر للمياه الجوفية ندرة المياه، وتدمير البنية التحتية، وتعدد قوى الأمر الواقع، واستخدام المياه كوسيلة ضغط وصراع. في هذا الإطار، يدرس هذا البحث الحق في المياه بوصفه عنصراً مركزياً في تحليل المسألة الزراعية السورية، ويكشف العلاقة البنيوية بين السلطة، والموارد، واستقرار المجتمع الزراعي.

02

منهجية

سيتبع هذا البحث تصميم «دراسة حالة» نوعية مكونة من ثلاثة عناصر؛ المجتمع الزراعي، السلطة، والمياه. يهدف تصميم البحث إلى الاستفادة من السياقات التاريخية والاجتماعية (الفلاح والسلطة)، مع المعطيات الهيدرولوجية (المياه)، في شرح عنوان هذا التقرير «المسألة الزراعية، والحق في المياه في سوريا». يهدف هذا «العمل» إلى استكشاف علاقة المياه بوصفها عنصراً ديناميكياً غير بشري، ضمن المسألة الزراعية وتشكيل الوعي السياسي للمجتمع الزراعي في سوريا كعنصر ديناميكي بشري. بالنسبة إلى دراسة الحالة هذه، تم اختيار منهجية البحث النوعي لتحليل سردية الحق في المياه التي تتضمّن القانون والتاريخ والجغرافيا كموارد بحثية، بدلًا من البيانات الرقمية الكمية البحتة من دون الاستغناء عنها. يرى مايلز وهوبرمان (Miles & Huberman, 1994) أن البحث النوعي في مثل هكذا نموذج، يعتبر مناسبًا عندما يستخدم التحليل نصوصًا يمكن تجميعها، وتجميعها فرعيًا في أجزاء سيميائية. في الواقع، تُعتبر هذه المنهجية مناسبةا لهذا العمل، حيث أن السردية التاريخية تتضمّن قوانين الإصلاح الزراعي، وقوانين الري والمياه، وشكل الملكية، وتُعتبر محوريةً في فهم الترابط بين السلطة والمجتمع الزراعي، ويمكن اعتبارها أجزاءً سيميائية أكثر من كونها قواعد بيانات رقمية، التي سوف تتوفر في العنصر الثالث: المياه. من الضروري فهم أن هذا العمل يحتوي على وحدة تحليل للمسألة الزراعية في سوريا، ويتم استكشاف هذه الوحدة من خلال مسألة المياه وتطور الملكية الزراعية، داخل نظام مقيد هو السلطة في سوريا. في هذا العمل، نحاول تطبيق مخطط نظرية كريسويل وزملاؤه (Creswell et all., 2007) القائل أن «دراسة الحالة» يجب أن تستفيض في مشكلة ما من خلال حالة واحدة (أو أكثر)، داخل نظام مقيد.

يشمل النطاق الجغرافي لهذه الدراسة كامل أجزاء سوريا مع التركيز نوعًا ما على حوض نهر الفرات لأهميته كأكبر حوض مائي في البلاد، وارتباط معظم الانتاج الزراعي به. يُعزي الباحث غياب التفسير عن بعض الأجزاء الأخرى في سوريا خاصة في أقصى الجنوب وفي أقصى الشمال الغربي منها، إلى عدم توفّر البيانات الحديثة الناتجة عن تردي الأوضاع الأمنية وخضوعها لقوى أمر واقع مستقلة تقريبًا عن دمشق. من الناحية الزمنية، يهدف تصميم هذا البحث إلى استكشاف تطور الوعي السياسي للفلاح بالعلاقة مع المياه،

تعتبر دراسات الحالة التي تغطي ظواهر محددة ذات قيمة بغض النظر عن افتقارها إلى قابلية التعميم (Punch, 2005). إن حالة علاقة المسألة الزراعية، والحق في المياه في سوريا هي بالفعل حالة فريدة من نوعها. لم تخضع هذه العلاقة بدلالة «المياه» إلى دراسة مستفيضة، بالتالي فهي فعلاً دراسة قيّمة وإن لم تكن قابلة للتعميم.

03

السياق التاريخي

بعد خروج العثمانيين عام 1918، كان الشيوعيون أول تنظيم سياسي في سوريا/لبنان يتناول القضايا الفلاحية وحقوقهم في المياه وملكية الأرض. وقد تبنى برنامجهم السياسي عام 1931 حقيقة أن «فلاحي سوريا/لبنان هم طبقة مظلومة أكثر من غيرها» ونادوا في بياناتهم بأحقية الفلاحين في استخدام الينابيع التي يسيطر عليها المالكون الأغنياء، كما دعوا الحكومة الى تنفيذ مشاريع جرّ المياه الى القرى وتأمين الضمان الاجتماعي لهم (دكروب، 2007).

خلال الحرب العالمية الثانية وخروج الفرنسيين من البلاد وبعدها، حصل تطور ملحوظ في تطوير نظام الري ومياه الشرب، وأدت العمليات العسكرية واسعة النطاق في أوروبا إلى ازدياد الطلب على الحبوب وارتفعت قيمته السوقية من 4.5 عام 1939 الى 54 جنيه إسترليني عام 1943[1]. ساهمت هذه الزيادات في إيرادات المزارعين الذين استخدموا قسماً منها في تطوير وسائل الإنتاج المرتبطة بشبكات الريّ والمضخات وتأمين إيرادات الطاقة لاستخراج المياه الجوفية. وارتفعت مساحة الأراضي الزراعية في سوريا في تلك الفترة الى 1.75 مليون هكتار[2]. وحقق مالكو الأرض فيما بينهم نجاحًا خاصًا في حماية الحقوق المائية المرتبطة ببساتينهم. على سبيل المثال، أسهمت شبكات الري المتطورة والقديمة جدًا التي كانت تتفرّع من نهر بردى وتجري بمستويات متعددة عبر بساتين الغوطة، في تشجيع الفلاحين البستانيين ومالكي الأرض على إيجاد حلول محلية، وخلق أعراف عادلة للحق في المياه وتوزيعها (بطاطو، 1995). وكانوا يسوون خلافاتهم ويتفادون اللجوء الى السلطات قدر الإمكان.

وفي يبرود، في جبال القلمون، كان يرتبط بينابيع بحيرة «قرينا» قبل جفافها نظام ري فريد، يتم من خلاله توزيع مياه هذه البحيرة لري أراضٍ زراعية تمتد من أسفل البحيرة وحتى منتصف المسافة بين يبرود والنبك. وتميّز نظام الري اليبرودي عن بقية المناطق السورية بشكل الملكية، إذ تنفصل ملكية الأرض المروية عن الحق في المياه واستثمارها؛ فهناك من يملك الأرض من دون ماء، وهناك من يملك الماء فيؤجّره للفلاحين[3]. ونعتقد أن هذا التوزيع الفريد في الملكية قد أسهم، كما في الغوطة، في تطوّر شكل من أشكال الفهم الديمقراطي داخل المجتمع الزراعي، وفي إنتاج حلول تعاونية وتنظيم أكثر عدالة للثروة.

بعد الحرب العالمية الثانية، وبسبب الضربات المتلاحقة التي تعرّض لها الحزب الشيوعي وعدم قدرته على تلبية مطالب الفلاحين، تناقص عدد منتسبيه من الطبقة الفلاحية، وانتقل قسم كبير منهم إلى تنظيم أكرم حوراني الذي حمل اسم «الحزب العربي الاشتراكي». وكان لهذا الحزب دور كبير في اشتداد عود الحركة الفلاحية في سوريا وتطوّر وعيها إزاء الحقوق المسلوبة من قبل السلطة، التي كانت متمثّلة بشكل أساسي بالإقطاعية. ويعود للحزب العربي الاشتراكي، بزعامة أكرم حوراني، عقد أول مؤتمر للفلاحين في سوريا، حيث «بلغ تحرّر الفلاحين الذروة في نضالهم من أجل حقوقهم في الملكية والمياه والعدالة الاجتماعية». وقد عُقد أول مؤتمر شعبي فلاحي في حلب في أيلول عام 1951 تحت شعار «الأرض لمن يزرعها»، وحضره آلاف المندوبين من مختلف المناطق السورية. وقد أثار هذا المؤتمر الهلع والرعب في صفوف كبار الملّاك الإقطاعيين، ليس في سوريا فحسب، بل في العراق ومصر أيضاً، وكان الأول من نوعه في العالم العربي. (ديب، 2012)

خلال النصف الثاني من القرن العشرين، تغيّر الوضع في سوريا بعد سلسلة من الانقلابات واستلام حزب البعث الحكم. فقد حدث تحول في شكل السلطة بما يتناقض تماماً مع برامج كتل أو أجنحة اليسار الديمقراطي الثوري داخل الأحزاب الشيوعية والاشتراكية المختلفة، بما في ذلك برنامج حزب البعث الاشتراكي نفسه

[1] Stephen, L, H., (1958) Mandate French Under Lebanon and Syria, Oxford: Oxford Univ. Press, p 328

[2] Bank international of development Economic of Syria; development and reconstruction, Jhon Hopkins Press, 1955, p 18

[3] نور الدين عقيل، نظام الري القديم في يبرود، موقع التاريخ السوري المعاصر، شوهد في 12 كانون ثاني/ ديسمبر 2024

خلال فترة حكم الجناح اليساري الراديكالي[4] بين أعوام 1963-1970. واعتمد النظام السوري منذ عام 1974 في استمراره على مراكز قوى أكثر ديناميكية داخل المجتمعات الفلاحية، تضم رؤوساً من السلطة الدينية والعشائرية والإقطاعية، التي كانت وما زالت تهيمن على المشهد الجمعي الريفي، ولا تقف بالضرورة إلى جانب طموحات النظام.

[4] قاد هذا الجناح أربع شخصيات رئيسية هي صلاح جديد، نور الدين اتاسي، يوسف زعيّن، وإبراهيم ماخوس. وتميزت فترة حكم الجناح اليساري بتعدد الآراء والحس النقدي في تقرير السياسات الحكومية، وهذا ما فقده البعث العسكري لاحقا بعد عام 1970 (تصريح شفهي للدكتور يوسف سليمان).2024

04

المجتمع الزراعي وإدارة المياه

في عام 1932، تم إصلاح نظام التمويل والرقابة، وأصبح بإمكان الفلاحين الحصول على القروض (حمادة، 1935). وقد استُخدمت أموال هذه القروض في تحسين أنظمة الري، بعد أن دخلت على شكل وسائل إنتاج استثمارية معمّرة؛ مثل المضخات وشبكات الري والجرارات وغيرها (انظر الجدول 1). وقد قادت هذه الطفرة في كمية ونوعية لوجستيات الري إلى توسّع الأراضي الزراعية خلال ربع قرن، من 1.75 مليون هكتار عام 1938 إلى نحو 6.9 مليون هكتار[5] عام 1963. ومنذ ذلك الحين، لعبت الفئات البرجوازية الصغيرة، المكوّنة من الملاك الزراعيين الكبار ورأسمالي الصناعات الزراعية الأولية، الدور الرئيسي في تطور المسألة الزراعية في سوريا، وسيستمرون في ذلك.

الجدول 1: أدوات الإنتاج الزراعية، المضخات والجرارات في سوريا [6]

السنة	1952	1962	1972	1982	1995	2000	2004	2010	2014	2016
عدد الجرارات	977	5591	10374	35423	82603	97661	104583	115339	113315	114575
عدد مضخات المياه	-	6717	13620	51967	92481	159441	184998	216840	215363	198051

خلال هذه الفترة، ازداد عدد السكان في سوريا بشكل مطرد، من حوالي 1.5 مليون نسمة عام 1922 إلى 22.5 مليون نسمة عام 2022. وكانت الزيادة السكانية نعمة للزراعة بقدر ما كانت سبباً لها. وساهم عاملان أساسيان آخران في تطور الزراعة، هما: تغلغل رأس المال في الإنتاج الزراعي، وتعزيز نظام الري وحق الحصول على المياه واستخراجها. ومع ذلك، أدّى النمو الديموغرافي السريع، مقروناً بسنوات من الجفاف وموجات من الصراع السياسي المتكرّر، إلى اضطرابات اجتماعية وهجرة واسعة من الريف (عام 2010 كمثال)، وهو ما ساهم في انخفاض نسبة سكان الأرياف مقارنة بعدد السكان الكلي (انظر الشكل 2)[7] . ولم يكن ضعف الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء ومياه الشرب في الريف، دافعاً أساسياً لهذه الهجرة.

[5] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1993، (دمشق: 1993)، ص35.
[6] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 1974/ص 266. 1978/ص 244. 1983/ص 153. 1996/ص 149. أضافة الى بيانات موقع المكتب المركزي للإحصاء. ملاحظة: تغيب الإحصاءات عن المكتب المركزي للإحصاء ابتداء من 2017.
[7] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1992/ص 90. 1994/ص 80. 1996/ص 58. وبيانات البنك الدولي 2022.

الشكل 2

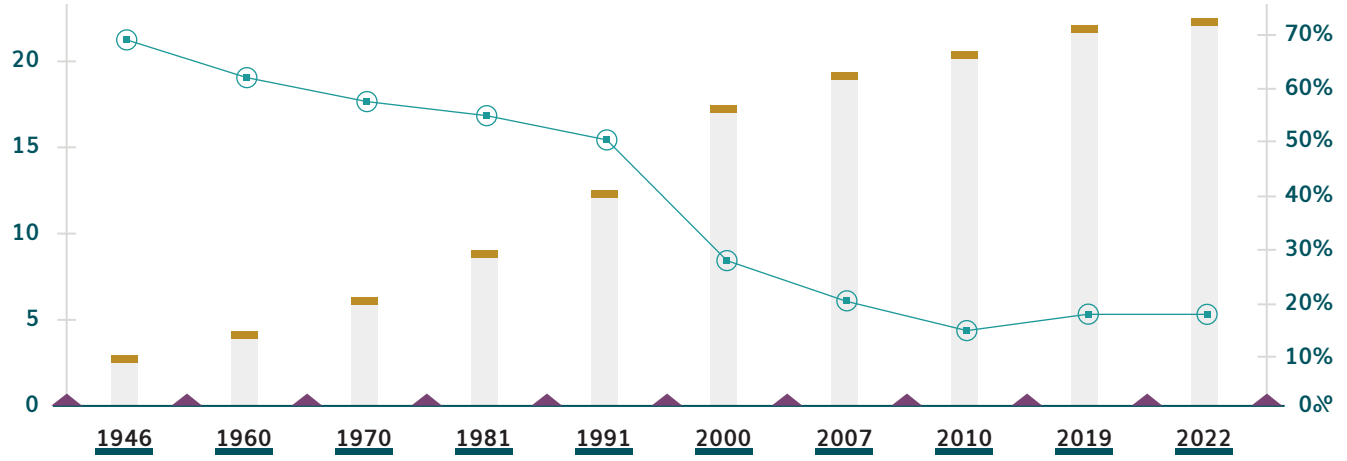

حتى نهاية خمسينيات القرن الماضي، لم تكن معظم القرى في سوريا تملك شبكات مياه شرب، بل اعتمد أهلها على الينابيع والآبار السطحية، وفي بعض الأحيان على الخزانات المكشوفة التي كانت معرضة للتلوث الجرثومي. ومع استلام حزب البعث السلطة، شهدت شبكات مياه الشرب في الأرياف تطوراً سريعاً، بشكل رئيسي عبر الضخ المائي من الآبار. وقبل الأزمة السورية عام 2011، وصلت مياه الشرب إلى 99% من السكان في المناطق الحضرية و90% في المناطق الريفية، مع تغطية إجمالية على مستوى البلاد بلغت 93%[8]. وكان كهربة الريف عاملًا حاسماً في اكتمال عمل هذه الشبكة وتطور إدارة المياه فيها.

ساهمت كهربة الريف بأثر مزدوج، فهي وفّرت على الفلاح استخراج ونقل مياه الشرب والري الى أراضي زراعية أوسع وأبعد عن أماكن السكن، ما أدى ذلك الى زيادة مساحات الأراضي المروية (الشكل 3)، لكنها ساهمت أيضا باستنزاف المياه الجوفية والينابيع، والى زيادة نسبة ملوحة الأراضي. على سبيل المثال ارتفع عدد آبار الري منذ عام 2011، بشكل كبير في شمال غرب سوريا (Atik, et al., 2024) أدى هذا الكم الهائل من عدد الابار في نهاية المطاف الى استنزاف المياه الجوفية في عموم البلاد. وخلال سنوات الصراع تجاوز الاستهلاك السنوي للمياه إجمالي موارد المياه المتجددة بنحو 14% (Khlopov, 2019). إضافة الى الاستخراج الجائر للمياه الجوفية، عانت سوريا من موجات جفاف متكررة، وتناقص معدلات الهطول المطرية، ما ساهم في ارتفاع نسبة الأراضي الزراعية البعلية بنسبة 40.6% بالمقارنة مع المروية[9]. ويبين (الشكل 3) أن تناقص الاعتماد على الري من المسطحات المائية يدل على تناقص حجمها، وهو مؤشر غير مباشر على الاضرار الكبيرة التي حصلت للنظم الايكولوجية التي كانت تستوطن هذه المسطحات. بلغت مساحة هذه المسطحات 106 ألف هكتار، وهي موائل لنحو 588 نوع من الكائنات الحية. وفي عام 2006 اعترفت وزارة الإدارة المحلية والبيئة الى أن هذه المسطحات هي عرضة للتعدي على الضفاف والتلوث والصيد الجائر[10].

[8] Ministry of Housing and Construction. 2011. "National Performance Indicator Drinking Water and Sanitation Report". الإحصاءات عن المكتب المركزي للإحصاء ابتداء من 2017.

[9] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لأعوام 1970/ص 192. 1981/ص 176. 1994/ص 106.

[10] وزارة الإدارة المحلية، التقرير الوطني الثالث حول تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي، (دمشق: 2006.)، ص 4.

الشكل 3: نسبة المساحات المروية من الأراضي الزراعية بحسب طريقة الري. لاحظ التدهور العام المتواصل منذ عام 2016

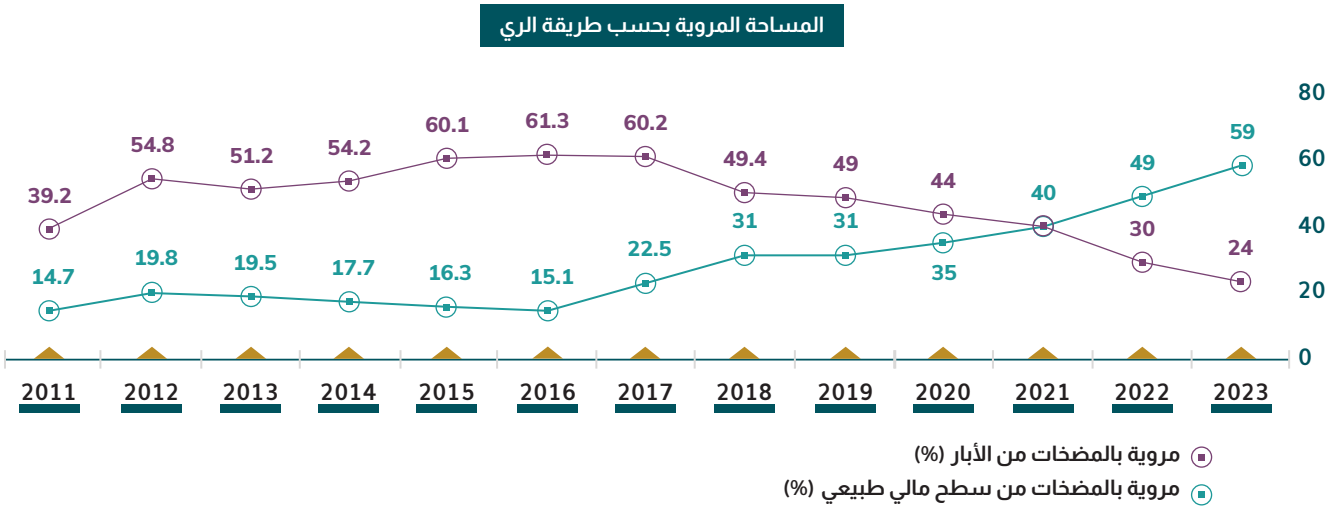

تُظهر السجلات الزراعية انخفاضاً مطرداً في مساحة الأراضي الزراعية في سوريا. فقد انخفضت المساحات المزروعة من متوسط سنوي بلغ 6.5 مليون هكتار في النصف الأول من ستينيات القرن الماضي إلى نحو 5.7 مليون هكتار عام 2010، أي بنسبة انخفاض تقارب 14%، فيما استقرت الأراضي البعلية عند 3.3 مليون هكتار والمناطق الحرجية عند 576 ألف هكتار[11]. وبعد اندلاع الحرب السورية، شهدت نسبة الأراضي المزروعة انخفاضاً حاداً لتبلغ حوالي 2.1 مليون هكتار فقط عام 2024. وقد أدت التغيرات المناخية، والتعديات البشرية، وسوء الإدارة الزراعية الحكومية، إضافة إلى طبيعة الصراع السياسي في سوريا وأشكال قوى الأمر الواقع الناتجة عنه، إلى هذا الانخفاض المتراكم في الإنتاج الزراعي. كما تسببت الفوضى في طريقة التعامل مع مصادر المياه، سواء كانت جوفية أو سطحية، في تراجع نسبة الأراضي المروية بدرجة كبيرة، حيث شهد شمال غرب سوريا وحده انخفاضاً بنسبة 15.3% في المساحات المزروعة و8.5% في المساحات المروية على التوالي (Atik, op. cit). كما يوضح الشكل 3، ورغم الاستثمارات الهائلة على الصعيد الوطني في تنفيذ شبكات الري العملاقة[12]، فإن الزيادة في مساحة الأراضي المروية طوال فترة الحكم المركزي لدمشق كانت صغيرة نسبياً، إذ بلغت نحو 5.7% فقط. وحتى هذه الزيادة تآكلت مع اندلاع الأزمة السورية عام 2011، لتصل إلى نحو 1.9%[13] (انظر الشكل 4). وقد أثرت ندرة المياه الناتجة عن التغير المناخي بشكل كبير على قدرة المزارعين على الحفاظ على محاصيلهم، وتعرضت الزراعة المروية، التي تُعد بالغة الأهمية للتخطيط لمواسم متعددة على مدار العام، لإعاقة شديدة بسبب نقص المياه (Ahmed et al., 2021).

[11] الصفحة الرسمية للهيئة العامة للبحوث الزراعية

[12] منذ اكتمال بناء سد الفرات وحتى 1985 جرى استصلاح 65958 ألف هكتار من الأراضي الزراعية

[13] المكتب المركزي للإحصاء، سنوات عديدة.

05

المسألة المائية والنظام السياسي

الشكل 4: نسبة مساحة الأراضي المروية من مجموع الأراضي الزراعية في سوريا. الانحدار العام والمستمر منذ عام 1991

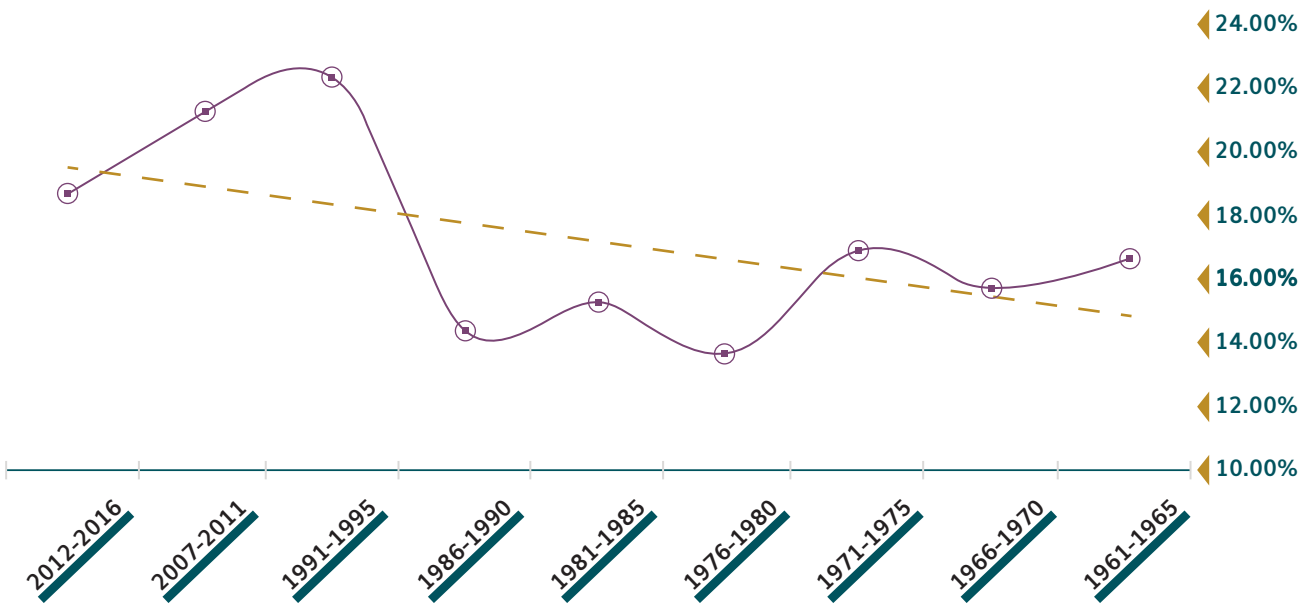

حين تسلّم أديب الشيشكلي رئاسة البلاد خمسينيات القرن الماضي، اهتمّ بتنمية اقتصاد سوريا، وركزت حكومته بشكل خاص على الزراعة، وتنفيذ مشاريع ري واسعة (برازي وفنصة، 2022). ومع اصدار قانون الإصلاح الزراعي عام 1958، والضغط الاجتماعي الذي قاده «الحزب العربي الاشتراكي» بقيادة أكرم حوراني تبدلت أمور الفلاحين. وفي عام 1963 أعطى انقلاب «حزب البعث العربي» دفعة أخرى باتجاه حقوق الفلاحين، وتابع الجناح اليساري الراديكالي منه بشكل حثيث، المسألة الزراعية وتطبيق سياسات أكثر عدالة حول تنظيم الري وحقوق المياه، وتم في عهدهم انشاء سد الفرات الذي غير جذرياً الاقتصاد الزراعي في سوريا. أولى محاولات هذا الجناح كان تحديد توزع الدخل الزراعي بحسب حصص عوامل الإنتاج، لكن بسبب تعقيد هذه العوامل وتشعبها وغياب اقتصاديين متمكنين في صفوف كوادره تم التخلي عن هذا النهج لاحقا. يفسر هذا غياب المعطيات المهمة حول اقتصاديات الزراعة والمياه خلال المرحلة الأولى من حكم البعث، وغابت عنها ارقام موثوقة تربط تحولات حيازة الأرض بالعلاقة بالمصادر المائية واستثمارها. وهو ما أدى بطريقة ما الى عدم الوصول للهدف المنشود وهو تحسين وضع الفلاحين الأقل شأنا.

مع سقوط الجناح اليساري الراديكالي على يد جناح البعث العسكري عام 1970، خضعت السياسات الزراعية لشروط سياسية. وفي الفترة الممتدة بين 1970 وإطلاق أول رصاصة في صراع النظام مع الإخوان المسلمين عام 1976، كانت تلك السياسات متساهلة مع الملاك الكبار من حيث أحقيتهم في اختيار الأملاك التي يحتفظون بها، والتغاضي عن تحصيل قسم آخر من تلك الأملاك

على شكل أموال نقدية من صكوك بيع قانونية. لكن بعد عام 1976 ولعقد من الزمن، انقلب الوضع، حيث تم الضغط على الملاك الكبار، ووصل الأمر إلى حد الحجز ومصادرة أملاكهم الخاصة، لا سيما في مناطق التمرد في ريفي حماه وحلب.

بشكل عام، حسّن قانون الإصلاح الزراعي الصادر عام 1958 أوضاع الفلاحين من حيث الحقوق، إلا أن سقوف الملكية الخاصة التي حدّدها أفضت إلى آثار إيجابية محدودة، إذ لم تشمل سوى 1.1% من ملاك الأراضي في سوريا، الذين كانوا يمتلكون أكثر من ثلث الأراضي المستثمرة فيها، في حين أن 1.9% من إجمالي أصحاب الحيازات المؤجَّرة تحكّموا بما مجموعه 35.3% من الأراضي المستثمرة بالإيجار (بطاطو، مرجع سابق). كما استطاع كبار ملاك الأراضي تحسين نشاطهم الزراعي عبر الاستثمار في الآلات الزراعية ومضخات وشبكات الري، واستغلالها وفق الأسلوب الرأسمالي. وبفعل توافق المصالح بينهم وبين عناصر من مراكز القوة داخل أجهزة الدولة البعثية، استأجروا أفضل الأراضي الصالحة للزراعة والمتمتعة بنظم ري مستقرة، متجاوزين في كثير من الحالات المرسوم رقم 88 لعام 1963 [14] ثم المرسوم رقم 99 لعام 1965 [15]. ولم تشمل الأراضي التي وُزِّعت على الفلاحين سوى ثلث مجموع الأراضي التي وُضِعَت اليد عليها بموجب هذا القانون، في حين خُصِّص نحو 18% منها للتعاونيات والوزارات المختلفة[16].

تشير البيانات إلى أن قانون الإصلاح الزراعي، خلال العقود الثلاثة الأولى من حكم البعث العسكري، أدى إلى انخفاض عدد العاملين الزراعيين بأجر، مقابل زيادة في أعداد الفلاحين العاملين لحسابهم الخاص بنسبة تقارب 20% مقارنة بعدد السكان. وقد حمل هذا التحول في طياته مظاهر من الظلم وتعزيزًا للتمايز الطبقي داخل المجتمع الزراعي نفسه، ولا سيما لصالح الفلاحين المالكين على حساب الفلاحين غير المالكين وأصحاب الملكيات الصغيرة. كما أسهم، بشكل أو بآخر، في إحداث انزياح مجتمعي غير عادل عبر تملك الأرض والحق في المياه واستخدامها لمصلحة كبار الملاك. كذلك أثّر هذا القانون بشكل متباين في توزيع الملكية بين المحافظات؛ فبينما كان تأثيره كبيرًا في محافظتي دمشق والقنيطرة، كان تأثيره ضعيفًا في محافظات جنوب سوريا ومحافظات الساحل السوري. إضافة إلى ذلك، فإن تفتيت الملكية، ولو جزئيًا، قد يكون أسهم في الحد من الوصول إلى النمط الرأسمالي العالمي القائم على زيادة الأصول وتعظيم الإنتاج، ما جعل سوريا متأخرة عن الاندماج في السوق العالمي.

عزّز هذا الانزياحَ السياساتُ المالية للدولة، التي غدت هي نفسها سلطة البعث، مع تطوّر الائتمان الزراعي في البلاد؛ إذ ارتفع عدد فروع المصرف الزراعي من 51 فرعًا عام 1974 إلى 71 فرعًا عام 1990 (جمعة، 1991)، وارتفعت معها قيمة الإقراض لتبلغ ذروتها عام 2011 بنحو 8.79 مليار ليرة[17]. وقد عاد الائتمان الزراعي المتزايد بأكبر منفعة على كبار الملاك من مزارعي القطن والحبوب، وعلى المستثمرين في الآلات الزراعية وتجهيزات الري والحصاد، ثم لحق بهم لاحقًا، ومنذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، مزارعو الأشجار المثمرة. كما أدى الاستثمار في أنظمة الري المُنشأة حديثًا في حوضي نهر الكبير الشمالي والعاصي إلى توفير مصادر مياه ري منتظمة ووفيرة لزراعة الأشجار. غير أن استثمار أنظمة الري في الزراعة على الصعيد الوطني، وفق سياسات الائتمان الزراعي، جاء غير متناسب مع طبيعة وخصائص الأراضي الزراعية في البلاد.

واحدة من الأخطاء الاستراتيجية التي وقعت بها سياسات حزب البعث الزراعية هو التخطيط الزراعي وفق نوع التربة. عمليا، لا تغطي الأراضي ذات التربة الجيدة للزراعة في سوريا سوى ما يقارب 4 مليون هكتار، وهي التربة الطميية، المتوسطية الحمراء، تربة المياه الجوفية، والتراماسول[18]. دعم الائتمان الزراعي التوسع في الأراضي الزراعية ذات الجودة والهاطل المطري الممتاز على حساب الأراضي ذات الجودة الأقل، خاصة في المناطق الداخلية من سوريا. دفع هذا التوسع نحو الأراضي الجيدة الى تغيرات في مراكز القوى في الشرق السوري، حيث استولى شيوخ القبائل القوية على مساحات شاسعة من الأراضي الأقل جودة، بين نهري دجلة والفرات وفي جنوب سوريا، التي كانت تعتبر خارج الاهتمام الحكومي، وتوسعت معها المراعي ضمن أراضي البادية الهشة ايكولوجيا. أدى ذلك لاحقا الى تدهور ايكولوجي للبادية وازدياد ظاهرة التصحر، كما فاقمت ظاهرة الجفاف هذا التدهور لمستويات كارثية[19]. بسبب أنها تغير تركيب الغطاء النباتي وإنتاجيته (Zheng et al., 2024) ويقلل التنوع البيولوجي (Koelemeijer et al., 2023)

[14] ينص هذا المرسوم على تحديد مساحة الأرض الخاضعة للاستثمار من قبل الفلاح المستثمر بـ 12 هكتار للأرض المروية غير المشجرة و6 هكتار للأرض المروية المشجرة تثبيت سقوف الملكية الخاصة عند 15 الى 55 هكتار للأراضي المروية و80 الى 300 هكتار للأراضي البعلية.

[15] ينص هذا المرسوم على تحديد مساحة الأرض الخاضعة للاستثمار من قبل الفلاح المستثمر بـ 12 هكتار للأرض المروية غير المشجرة و6 هكتار للأرض المروية المشجرة

[16] وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، نتائج التعداد الزراعي 1971-1970، (دمشق: 1972)، ص 158

[17] المكتب المركزي للإحصاء، (دمشق: 2011)

[18] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1986، (دمشق: 1987)، ص29.

[19] OCHA. Syria: Drought - 2021-2024

06

التغير المناخي

من الطبيعي أن يتفاوت المناخ من عام لآخر، ومن الواضح أن مناطق البحر المتوسط يشهد اتجاهاً احترارياً عاماً (Mathbout et al., 2023) بينت معطيات هيئة الاستشعار السورية، واعتماداً على بيانات مراصد مناخية في سوريا وتركيا، ومن المحطتين العالميتين لشبكة المناخ العالمي (GHCN) أن فترات الجفاف[20] قد حدثت دورياً على مدار 80 عاماً، كانت أكثرها حدة في العقدين الاخيرين, وأن سوريا كانت أكثر عرضة للجفاف الشديد في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وأصبحت هذه السمة شبه راسخة ((Werrell et al, 2015 Gaznayee et al., 2022)). يتوافق ذلك مع اتجاهات الاحترار الثابتة منذ منتصف القرن العشرين في منطقة الشرق الأوسط ككل (Burstyn et) (Donat et al, 2014 al., 2019). ويُتوقع من دراسة النماذج المناخية حدوث انخفاض مستقبلي مستمر في هطول الأمطار في فصل الشتاء في منطقة البحر الأبيض المتوسط (Zappa et al, 2015). ولاحظ بولاد وزملاءه (Polade et al, 2014) أنه في معظم مناطق حوض المتوسط يتغيّر عدد أيام الجفاف، وليس في متوسط هطول الأمطار لكل يوم ممطر، وهذا له تأثيرات هامة على قوة وتأثير الجفاف. في العموم أدت موجات الجفاف في سوريا منذ عام 2010، إلى تآكل مساحات واسعة من الاراضي البعلية والمروية على حد سواء، وعادة ما يتبع هذه الموجات ظاهرة الانجراف الريحي، حيث تقدر مساحة المناطق المتأثرة بهذه الظاهرة بحوالي 25% من مجموع أراضي البادية السورية[21].

أدّى الجفاف المستمر في سوريا إلى خسائر زراعية كبيرة، وتفاقمت آثاره بفعل التفاعل بين المناخ والصراع. وقد أسهم تزايد الجفاف في تحويل المناطق شبه القاحلة إلى مناطق قاحلة (Mathbout et al., 2025)، مع تأثيرات واضحة في شمال شرق سوريا، حيث تتجلى مظاهر التصحر وتراجع الإنتاجية الزراعية (Dinc and Eklund, 2023). وللمرة الأولى منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، ونتيجة للجفاف والسياسات الزراعية، توقّف تصدير القمح في سوريا عام 2008[22]، أي بعد عام واحد من تطبيق السياسات الليبرالية، أو ما سُمّي بـ«اقتصاد السوق الاجتماعي»، الذي تسير السلطة الحالية على نهجه. وفي عام 2024، انخفضت الكميات المحصودة إلى نحو 720 ألف طن فقط، في مقابل استهلاك محلي مُقدّر بنحو 3.8 ملايين طن[23]. كما تراجعت حصة الإنتاج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي السوري من 17.2% عام 2011 إلى 10.2%- عام 2021 (الشكل 5).

[20] يقصد بفترة الجفاف تلك الفترة التي يكون فيها الهطول المطري ولمدة ثلاث سنوات اقل من المعدل الطبيعي الذي كان مستمراً على مدى مئة عام سابقة.
[21] وزارة الادارة المحلية والبيئة، الخطة الوطنية للتصحر، دمشق، شوهد في 8 أغسطس 2022، في: الرابط
[22] the Impact of the World Economic Downturn on Syrian Economy, Inequality and Poverty, UNDP, 03-11-2009,
[23] تصريح مدير مكتب الشؤون الزراعية في اتحاد عام الفلاحين في سوريا أحمد هلال لوكالة الأنباء الألمانية، 13 ديسمبر 2024.

الشكل 5: النسبة المئوية للناتج المحلي من الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي لسوريا. المصدر: بيانات سنوات متنوعة من البنك الدولي.

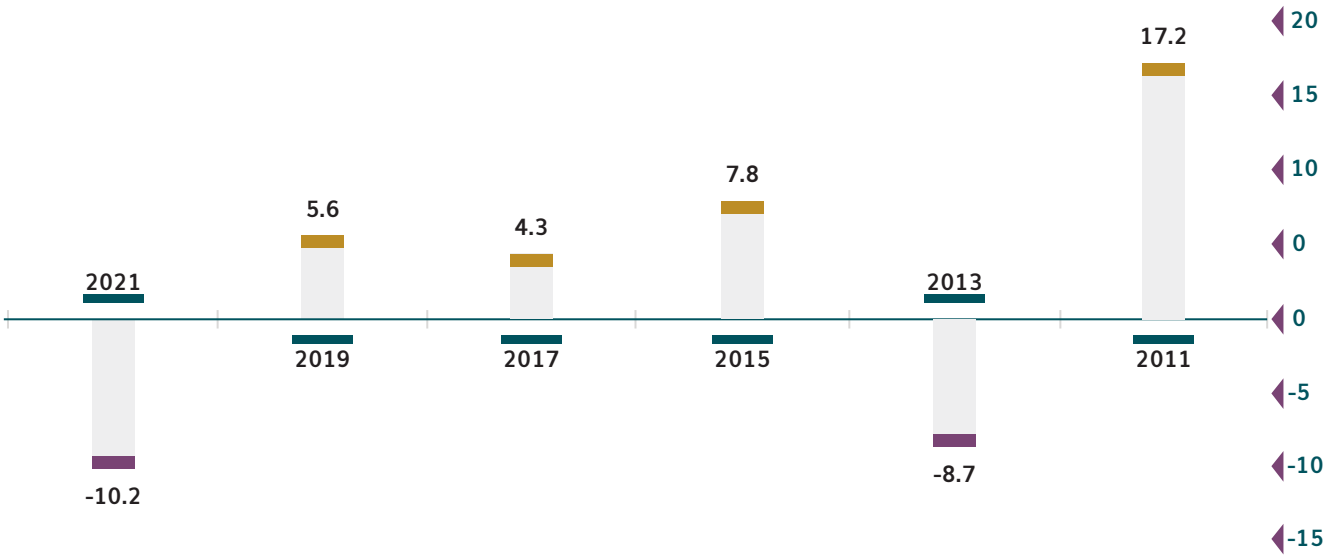

وفي عام 2025، خرجت المحاصيل البعلية في منطقتي الاستقرار الثانية والثالثة نهائيًا من سجل الإنتاج، في حين أن المحاصيل في منطقة الاستقرار الأولى لن تحقق، في أحسن الأحوال، سوى قرابة ربع الإنتاج المعتاد[24]. ويضع هذا الواقع البلاد في حالة متزايدة من التبعية للموارد الغذائية.

[24] خالد التركاوي وعبدالعظيم المغربل (2024) حالة المحاصيل الزراعية الرئيسية في سورية بعد عام 2010، مركز جسور للدراسات.

07

أثر النزاع على مستقبل المياه في سوريا

بيّنت مسوحات قوة العمل السورية بين عامي 2001 و2007 أنه، نتيجة السياسات التحريرية النيوليبرالية التي انتهجتها الحكومات السورية، خرج نحو 460 ألف شخص فاعل من سوق العمل، ما مثّل انخفاضًا بنسبة 33% من الوظائف في القطاع الزراعي في سوريا[25]، إضافة إلى تراجع في معدلات التوظيف بنحو 36%[26] خلال الفترة الممتدة من عام 1975 حتى عام 2010. وفي العام التالي لظهور هذه النتائج السلبية اندلع الصراع في سوريا. وخلال أربعة عشر عامًا، خلّف النزاع آثارًا كارثية على البنية التحتية للموارد المائية في البلاد. وبفعل الاعتماد على شبكات مياه قديمة ومتدهورة، وأحيانًا بسبب غياب التمويل والاضطرابات الأمنية، يبلغ متوسط فاقد مياه الشرب نحو 25% من إجمالي المياه المضخوخة في الشبكات، ويرتفع هذا الرقم إلى قرابة 50% في محافظة ريف دمشق (Sawah and Slepnev, 2023). وبحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، خلّف الصراع في سوريا أضرارًا هائلة في الأنظمة والبنى التحتية الزراعية وأنظمة الري، مع خسائر قُدّرت بنحو 3.2 مليارات دولار أمريكي، ما جعل البلاد أكثر هشاشة في مواجهة الكوارث الطبيعية والأزمات الإقليمية، وهو ما تجلّى بوضوح خلال زلزال عام 2023 وحالات النزوح اللبناني المؤقت عام 2024. ومع ذلك، لم تكن أزمة المياه الحالية غير متوقعة، إذ شهدت الهيدرولوجيا السورية تغيّرات عميقة منذ عقود نتيجة سوء الإدارة، وتغيّر المناخ، والنمو في الطلب على المياه، والاستخدام غير المستدام للموارد المائية، إضافة إلى تصاعد المنافسة على المياه عبر الحدود الدولية، فضلاً عن استخدامها كوسيلة ضغط أو «سلاح» في النزاع بين أطراف الصراع (Daoudy, 2020; Gama, 2024).

بالتوازي مع أزمة المياه، أسهم التغير المناخي في تفاقم التصحر، وازدياد وتيرة العواصف الترابية، وتدهور التربة، وارتفاع معدلات حرائق الغابات والتعديات البشرية عليها، ما ساهم في تدهور بيئي واسع النطاق. ووفق دراسة معمّقة أعدّها الدكتور جان سيلبي (J. Selby) وزملاؤه في معهد العلاقات الدولية بجامعة ساسكس (Sussex) البريطانية، جرى تحديد الظروف البيئية المتدهورة بوصفها عاملاً أساسيًا في اندلاع النزاع المسلح في سوريا. وبعد أربعة عشر عامًا من الحرب، ما تزال التأثيرات البيئية تتفاقم بفعل العامل البشري والتغير المناخي معًا. ومنذ عام 2001 حتى عام 2023، فقدت سوريا نحو 29.5 ألف هكتار من الغطاء الشجري[28]، أي ما يعادل انخفاضًا بنسبة 28% مقارنة بعام 2000. وبسبب سوء إدارة الموارد المائية، وغياب أو تهميش الكوادر الفاعلة، وضعف المؤسسات الحكومية في كلٍّ من النظامين السابق والحالي، تبدو الدولة عاجزة عن وضع حلول فعّالة لهذه المشكلات المتفاقمة. وقد أشار تقرير للوكالة الألمانية للتعاون التقني إلى أن غياب البحث العلمي وتطوير الكوادر المتخصصة بما يتلاءم مع متطلبات النشاط الزراعي يُعدّ عاملاً حاسمًا في أزمة إدارة المياه في سوريا؛ إذ بقيت نسبة المتعلمين من هذه الكوادر شبه معدومة، في حين أن ما بين 40% و60% منهم لم يتجاوزوا مرحلة التعليم الإعدادي[29]. وحتى أحدث إصلاحات سياسة الري التي أقرتها الحكومة السورية عام 2013، وهي آخر الإصلاحات العصرية المتوافقة مع المعايير الدولية، لم يُكتب لها التنفيذ بسبب سيطرة قوى الأمر الواقع، كما فشلت الدولة في تفعيل آليات إنفاذ نحو 140 قانونًا للمياه كانت قد صيغت سابقًا.

يؤدي غياب الاستراتيجيات المائية وعدم إصدار قوانين جديدة تنظّم الحق في المياه وحوكمتها، تحت ضغط مصالح الرأسمالية الزراعية، إلى تغيّرات ملموسة في أنماط استهلاك المياه، باتجاه استنزاف المياه الجوفية، بالتوازي مع تحوّل الإنتاج الزراعي نحو محاصيل ومنتجات ذات ريع اقتصادي أعلى. فباتت سوريا حاليًا مُصدِّرة لعدد من الفواكه وبعض المزروعات، مثل الفراولة

[25] أنظر: (The UN Refugee Agency, (UN-HCR, 2011).
[26] Arab Development Challenges Report 2011, United Nations Development Programme, Second Edition, March 2013. p34
[27] الريّ أولوية قصوى للزراعة، منظمة الفاو، 2023، شوهد في 2 فبراير 2025، في، الرابط
[28] ربا جعفر، الآثار البيئية للصراع السوري، مبادرة الإصلاح العربي، 7 أبريل 2021.
[29] هيئة تخطيط الدولة، تقرير قطاع المياه الأساسي، الوكالة الألمانية للتعاون التقني لتحديث قطاع المياه السوري، (دمشق: 2009).

والخيار، وهي محاصيل مروية، ويتطلّب بعضها كميات كبيرة من المياه، ولا سيما الأشجار المثمرة. وتُظهر الإحصاءات الرسمية تحوّل الإنتاج الزراعي نحو مزروعات كثيفة الاستهلاك للمياه؛ إذ سجّلت البيانات الزراعية بين عامي 2010 و2021 تغيّرات هيكلية في أنماط الزراعة تقودها المصالح الاقتصادية. فقد انخفضت المساحة المزروعة بالقمح من 1599 ألف هكتار إلى 1567.3 ألف هكتار، وبالشعير من 1527 ألف هكتار إلى 1440 ألف هكتار. في المقابل، ارتفعت المساحة المزروعة بأشجار الفستق الحلبي من 56.167 ألف هكتار إلى 60.4 ألف هكتار، وبأشجار التفاح من 51 ألف هكتار إلى 51.6 ألف هكتار، وبالبرتقال من 23.2 ألف هكتار إلى 25.5 ألف هكتار، وبالليمون من 7 آلاف هكتار إلى 7.3 ألف هكتار، إضافة إلى زيادة المساحة المزروعة بالتبغ من 1.9 ألف هكتار إلى 8 آلاف هكتار[30]. ومع الحكومة الحالية، وبعد أكثر من ستة أشهر على تسلّمها السلطة، يظهر فشل شبه كامل في تنفيذ خطط الإنتاج، وإدارة الأراضي المروية، وتحديث وتوسيع منظومة الري، نتيجة ضعف التمويل وغياب المشاركة السياسية بين أطراف قوى الأمر الواقع في البلاد. ويتجسّد التوجّه العام للحكومة الحالية فيما يمكن تسميته بـ«الاختزال الليبرالي»، الذي بدأ بإقصاء النخب البيروقراطية الخبيرة، وتهديد أمن المجتمعات الزراعية المسالمة، ولا سيما مجتمعات الأقليات، إضافة إلى تغوّل الفصائل المسلحة في إدارة الموارد مقابل توفير الحماية. وفي إطار هذا النهج، وبدلاً من أن يُعوِّض تدفّق الاستثمارات ضعف الادخار المحلي الإجمالي، وأن يتجه نحو القطاعات التنموية المستدامة، جرى توجيهه أساسًا لتمويل الإنفاق الأمني والحسابات الجارية.

[30] المحاصيل الزراعية والصناعية والأشجار المثمرة والحمضيات، الكتاب الإحصائي لعام 2022، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2023

08

المياه العذبة والطاقة الكهرومائية

حاليا هناك 154 سد في سوريا، 110 منها بني في عهد البعث العسكري. ساهمت جميعها في ارتفاع الإنتاج الزراعي. مع بدء النزاع عام 2011 توقف الاستثمار في بناء أنظمة الري وتوقفت صيانتها. مع مرور عقد من الزمن على النزاع في سوريا، بدأت أنظمة الري والسدود تتهالك، ولم تعد تستطع مواكبة الحاجات المتزايدة للمياه في البلاد. كما تسببت معدلات التبخر السطحية المرتفعة من أكبر ثلاث سدود في سوريا، وتعادل مساحتها حوالي 873 كم2 وتخزن نحو 77.7 مليار قدم مكعب في فقدان المياه 2.2 مليار متر مكعب سنويًا (Sottimano and Samman, 2022) من مياهها بسبب التبخر.

يساهم حوض الفرات بنحو 14 مليار متر مكعب من أصل قرابة 15.6 مليار متر مكعب من إجمالي الطاقة التخزينية للمياه العذبة في سوريا[31]. وفي مايو 2021، انخفض تدفّق نهر الفرات في شمال شرق سوريا إلى أدنى مستوى له على الإطلاق، ما تسبّب بأسوأ موجة جفاف تشهدها البلاد منذ عام 1953. وبعد أشهر، في سبتمبر 2022، حذّر حمود الحمدين، مدير سد تشرين، أحد السدود الثلاثة الكبرى، من انخفاض تاريخي ومقلق في منسوب المياه، إذ تراجع التدفق إلى مستوى يقل بنحو 40% عن الحد الأدنى المتفق عليه، البالغ 500 متر مكعب في الثانية، وفق الاتفاق المبرم بين سوريا وتركيا عام 1987. وفي فبراير 2018، خفّضت أنقرة معدل تدفّق مياه نهر الفرات إلى 321 درجة، أي ما يعادل نحو 450 مترًا مكعبًا في الثانية[32]. وفي يوليو 2022، بلغ منسوب المياه في سد الطبقة 302 متر، في حين يُفترض أن يكون الحد الأدنى لمنسوب المياه الميت 298 مترًا. كما بلغ منسوب المياه في سد تشرين 322 مترًا، بينما يبلغ حد منسوب المياه الميت فيه 320 مترًا.

وبما أن نهر الفرات يشكّل المصدر الرئيسي للمياه في الزراعة ومياه الشرب وإنتاج الكهرباء في سوريا، فقد أثر هذا الانخفاض على القطاعات الحيوية الثلاثة جميعها. وبسبب اقتران تخفيض كمية المياه الجارية في الفرات مع موجات الجفاف غير المسبوقة، أدى ذلك إلى انخفاض إنتاج الكهرباء وإمدادات المياه الصالحة للشرب، ما أسهم في زيادة نسبة تلوث المياه في شمال وشمال غرب سوريا. وبحسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعود أسباب التلوث إلى ثلاثة عوامل رئيسية: أولاً، الحرب التي تسبّبت في تدمير محطات معالجة مياه الصرف التي تخدم مدينتي حلب ودمشق، مما أدى إلى تسرب مياه الصرف وتلويث المياه الجوفية؛ ثانيًا، غياب الكوادر، حيث فقدت مرافق المياه نحو 30 إلى 40% من المهندسين والعمال القادرين على تنفيذ أعمال الصيانة اللازمة للمحطات؛ ثالثًا، نقص الكهرباء، إذ تعتمد البنية التحتية لنظام المياه على الطاقة الكهربائية، وانخفاض القدرة على توليدها أسهم في توقف ضخ المياه[33]. ومن المرجح أن يؤدي تركيز الملوثات في المياه التي تصرفها السدود، عندما يقترن بارتفاع درجات الحرارة وتكاثر الطحالب[34]وزيادة التبخر، إلى تدمير النظم البيئية المائية. كما تظهر المؤشرات أن الحكومة السورية فقدت السيطرة على موارد المياه في البلاد. علاوة على ذلك، تم تجاهل تقارير أممية عديدة تدين سوء الإدارة من قبل السلطات السورية على مختلف المستويات، وتدعو إلى إصلاحات عاجلة لواحد وثلاثين سدًا لتجنب الفشل الكبير، مثل انهيار سد زيزون عام 2002، وعدم اكتمال سد برادون[35].

[31] "تقرير قطاع المياه الأساسي وتحديث قطاع المياه السوري" (GTZ)، «هيئة تخطيط الدولة» , 2009
[32] "تركيا تخفض معدل مياه نهر الفرات المتدفقة إلى سوريا"، تلفزيون "روسيا اليوم"، 11 فبراير 2018.
[33] سوريا: صعوبة الحصول على المياه لأكثر من عقد من الزمان، منظمة الصليب الاحمر الدولي 2022، شوهد في 6 ديسمبر 2024
[34] TIME. Hincks, J (2021). How Syria's decad-long war has left a toxic environmental legacy.
[35] سد يتم بناءه في حوض النهر الكبير الشمالي غرب سوريا. كان يتوقع تدشينه عام 2011 ثم تأجل إلى 2021 ثم 2023، ولم ينجز حتى الآن.

09

الري والمياه الجوفية

ساهم الري المكثف للمحاصيل ذات الإنتاجية العالية، وتقنيات الري غير الفعالة، وحفر الآبار بشكل غير قانوني، في تدهور مخزون المياه الجوفية. علاوة على ذلك، على غرار جميع قطاعات الدولة السورية، انتشر الفساد في بنية الاقتصاد الزراعي. وحتى اندلاع الأزمة السورية عام 2011، تضاعفت مرات عدة آبار الريّ غير النظامية، وبلغت الآبار غير المرخصة 55% من عدد الآبار الكلي (De Chatel 2010)، ما تسبب لاحقاً بتضرر الحوامل المائية لحوض الفرات بشكل كبير، وإلى انخفاض مستوى المياه الجوفية حوالي 100 متر مقارنة بمستواها في خمسينيات القرن الماضي (المرجع السابق). ودفع الجفاف الشديد عام 2025 في جنوب وسوريا والعاصمة دمشق إلى تبني السلطة الجديدة لخيار كارثي وهو السماح بحفر 100 بئر في مناطق الربوة والقدم وبردى وجديدة يابوس[36] هذا العام، مهددة بذلك بانهيار حوض بردى الجوفي الذي انخفض منسوبه بعد أن بلغت الهطولات المطرية 150 ملم من معدل متوسط سنوي يقارب 507 ملم. إن انظمة الري الحديثة مُكلفة، ودفع امتناع الدولة عن تأمينها للمزارعين إلى الاستثمار في حفر الآبار أو الاستمرار في استخدام جر المياه التقليدي[37]. وأدى الضخ الزائد والإفراط في استخراج المياه إلى جفاف تام للعديد من الينابيع في مدينة رأس العين على الحدود السورية التركية، ولم يعد نهر الخابور يتدفق صيفاً منذ عام 1999.[38] ودفع الجفاف المستمر لموارد المياه الرئيسية، مثل نهري الخابور وجغجغ قد دفع أيضا نحو الاستخدام المفرط لمياه الابار. وحقيقة أن السوريين ما زالوا يضخون سنويًا حوالي 1.2 مليار قدم مكعب (أربعة وثلاثين مليون متر مكعب) من المياه الجوفية (Sottimano and Samman, Ibid).

وتسلط النتائج الضوء على عدة عوامل تساهم في زيادة حفر الآبار، أبرزها التغير المناخي، انخفاض مستويات المياه السطحية، غياب التنظيم الحكومي، وارتفاع أسعار أنظمة الري الحديثة. وتعكس هذه النتائج المخاوف العالمية بشأن تأثيرات تغير المناخ على توافر المياه، والتحديات المرتبطة بالاستخراج غير المنظم للمياه (Gupta et al., 2022). كما تؤكد الزيادة في تكاليف الحصول على المياه، وندرتها، وغياب الحقوق العادلة في توزيعها، على وجود تحديات اجتماعية كبيرة تؤثر على السلم الأهلي وحركة هجرة الفلاحين، وتبرز الترابط الوثيق بين إدارة الموارد المائية وسبل العيش (Meinzen-Dick, 2019). بالإضافة إلى التأثير على الإنتاج الزراعي، فإن توفير المياه الصالحة للشرب معرض للانخفاض والتلوث أيضًا. ويتم تقنين مياه الشرب في جميع أنحاء البلاد، مما يجبر السكان على الاعتماد على مصادر مياه غير آمنة أو على خدمات نقل المياه الخاصة باهظة الثمن عبر الشاحنات. ويترتب على نقص المياه المعقمة آثار مقلقة على الصحة العامة، إذ يسهم بشكل متكرر في انتشار الأمراض المرتبطة باستخدام المياه الملوثة، مثل الكوليرا والتهاب الكبد الوبائي من النوع (أ).[39]

يهدد الانخفاض الكبير في تخزين المياه في سدود الطبقة وتشرين والبعث على نهر الفرات الإنتاج الزراعي للأراضي المروية في سوريا. وقد دقت منظمة الفاو ناقوس الخطر بشأن تراجع إنتاج المحاصيل. وتشير دراسات حديثة أجريت في تونس والمغرب إلى العلاقة بين صحة النبات والجفاف ودورها في ديناميكيات الهجرة والصراع (Torkaman et al., 2024). كما أن الصراع والضغوط البيئية أعاقت الدورات الزراعية الصيفية والشتوية، مما أدى إلى انخفاض إنتاج كلا المحصولين (Atik et al., 2024). وقد وثقت لجنة الري التابعة لـ«الإدارة الذاتية» في شرق سوريا، عام 2023 وحده، تعرض نحو 25 ألف دونم للتملح بين ذيبان والشحيل في منطقة الرقة، ما يجعلها غير صالحة للزراعة مستقبلًا[40].

[36] دمشق.. مؤسسة المياه تعلن عن برنامج تقنين، موقع عنب، 12 مايو 2025

[37] للمقارنة فقط في الطريقة التقليدية لجر المياه من كل 7 لترات يستهلك المزارع من المصدر يستفيد محصوله من لتر واحد منها، بينما في نظام الرش الحديث من كل لترين يستفيد من لتر واحد.

[38] United Nations Economic and Social Committee for Western Asia and Bundesanstalt fur Geowissenschaften und Rohstoffe, Inventory of Shared Water Resources in Western Asia - Beirut:2013.

[39] IFRC, DREF OPERATION South Syria Droughts 2023, p2

[40] عبادة الشيخ التملح يدمر الزراعة على 23 ألف دونم بدير الزور، عنب بلدي، اغسطس 2023. شوهد في سبتمبر 2024.

ويضطر المزارعون أيضًا إلى زيادة حفر الآبار الجوفية في ظل غياب قوانين المياه المنظمة، وبيع أصولهم من المواشي نتيجة نقص العلف وارتفاع أسعاره[41]. ورغم تعقيد العلاقة بين المناخ وديناميكيات الصراع، تشير الأدلة إلى أن الاضطرابات الزراعية تشكل عاملاً محوريًا (Ide et al., 2021). ويهدد هذا الوضع المتفاقم بموجة هجرة مناخية مستدامة من الأرياف الشرقية والشمالية والشمالية-الشرقية نحو المدن، تضيف إلى مئات الآلاف من الأشخاص الذين تركوا قراهم سابقًا نتيجة للجفاف في الأعـوام 2006 و2008 و2010، ثم موجات النزوح القسري خـلال سنوات الحرب السورية 2013 و2015 و2018، وأخيرًا موجة النزوح الأخيرة في آذار 2025 من ريف محافظة اللاذقية. وفي تحليل أعمق لأثر النزاع، يجب التمييز بين «النزوح القسري» و«النزوح والهجرة كاستجابة تكيفية للمزارعين السوريين»، مع مراعاة فترتين زمنيتين: فترة الجفاف قبل 2010، وفترة النزاع السوري بين 2011 و2025. فقد اختلفت دوافع النزوح وفقًا لعوامل العدالة والحق في المياه، والتغير المناخي والجفاف؛ إذ استخدم المزارعون السوريون تدابير تكيفية ضد الجفاف قبل الحرب، فبقوا في مواطنهم، وكان النزوح القسري محدودًا وجغرافيًا، مقتصرًا على بعض مناطق شمال شرق سوريا. أما خلال سنوات النزاع، فقد مثّل الـنـزوح والهجرة استجابة تكيفية واسعة من المزارعين في جميع أنحاء البلاد، متأثرًا بالعوامل السياسية والأمنية التي فاقمت هشاشة الـمـزارع وسرعة استجابته لهذا النزوح.

يعزز ما سبق الأوجه الهيكلية للتفاوت بين مناطق حكم قوى الأمر الواقع في سوريا، لا سيما بين المناطق الخاضعة للحكومة المركزية في دمشق، وتلك الواقعة تحت حكم الإدارة الذاتية في شرق سوريا، التي تتميز نسبيًا بإدارة أفضل للكوارث، وجودة وكمية أعلى من المساعدات، وسهولة أكبر في التعاون مع المنظمات الدولية. وفي المقابل، تعاني المجتمعات الريفية في غرب وشمال غرب سوريا من هشاشة متزايدة مرتبطة بالوضع الاجتماعي.

[41] ارتفاع أسعار الأعلاف مجدداً، صحيفة الوطن السورية، 6 شباط 2024، شوهد في 8 نوفمبر 2024

10

مياه جنوب سوريا

في تصعيد خطير، نفّذت قوات الاحتلال الإسرائيلي، عقب سقوط النظام السوري السابق، عملية عسكرية واسعة النطاق في جنوب سوريا، احتلت خلالها أجزاءً من محافظة القنيطرة، وسيطرت على سدّي «كودنة» و«المنطرة»، ويُعد الأخير من أهم مصادر المياه في جنوب سوريا. وتمثل هذه الخطوة تهديدًا مباشرًا للأمن المائي السوري وانتهاكًا لسيادته. ورغم أن جنود الاحتلال، حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لا يمنعون المزارعين من العمل في أراضيهم المتاخمة للسدين، وفقًا لسكان المنطقة، إلا أنه من المرجح ألا يستمر هذا الوضع مستقبلًا.

يُعد سد «المنطرة»، الواقع على مجرى وادي «الرقاد» ضمن حوض اليرموك، سدًا حيويًا للمجتمعات الريفية المحلية وللاقتصاد الزراعي في المنطقة. ويغذي السد مناطق أم باطنة، أم العظام، الصمدانية الغربية في القنيطرة، بالإضافة إلى أجزاء واسعة من ريف درعا الغربي. وتتميز طاقته التخزينية بالكبيرة، إذ يُعد أكبر سدود حوض اليرموك، الذي يُقدَّر مخزونه المائي بأكثر من 225 مليون متر مكعب من المياه، ويغذي مساحة تتجاوز 21 ألف هكتار. ومع احتلال القوات الإسرائيلية لأعالي سفوح جبل حرمون السورية في الأيام الأولى عقب سقوط النظام، يصبح المستقبل المائي لكامل محافظات الجنوب السوري — درعا، السويداء، القنيطرة، وريف دمشق — رهينًا بالقرار الإسرائيلي.

ما يحدث اليوم من سيطرة إسرائيل على السدود والمصادر المائية في جنوب سوريا ليس سوى حلقة جديدة في سلسلة طويلة من الأطماع الإسرائيلية للسيطرة على المياه في المنطقة. ولا يمكن فهم هذه الأطماع في حوض الرقاد إلا ضمن سياق تاريخي أوسع، إذ تكشف العديد من الأحداث عن استراتيجية إسرائيلية استعمارية للسيطرة على مصادر المياه في فلسطين التاريخية، والأردن، ولبنان، وسوريا. اتبعت إسرائيل منذ احتلال هضبة الجولان عام 1967 خطة لاستغلال أكثر من 95% من مياه الجولان الجوفية، ونسبة مماثلة من المياه السطحية، محرمة على السكان الأصليين الاستفادة إلا من القليل في نهر الأردن، وبحيرة طبريا، وبحيرة رام. وتستثمر تل أبيب كميات تزيد عن نصف مليار متر مكعب من مياه الجولان من خلال حفر وبناء عشرات التجمعات المائية والسدود والآبار الجوفية، لتغذية المستوطنات، إضافة إلى إنشاء سدود مخصصة لتحويل مجاري بعض الروافد المائية إلى وادي الرقاد، ومنعها من الوصول إلى المناطق الزراعية في ريف القنيطرة.

تُعد هذه السياسات خطيرة للغاية، إذ تضع سكان الجنوب السوري تحت ضغط ترك أراضيهم نتيجة فقدان مصادر الري وحقهم في استخدامها، وتقوّض أي أمل في تحقيق السلام والاستقرار في سوريا. ومن المرجح أن تؤدي هذه الإجراءات إلى موجة نزوح وهجرة واسعة من الجنوب، وتضع البلاد تحت خطر فقدان الأمن المائي، مع التأثير على القرارات السيادية من خلال التحكم في المياه، إلى جانب عوامل استراتيجية أخرى تقع خارج نطاق هذا البحث. كما أن الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للمصادر المائية السورية ستقوّض الاستقرار الإقليمي وتزيد من احتمال اندلاع صراع جديد على المياه مستقبلًا.

11

النتائج والتوصيات

أدى الصراع الطويل الأمد في سوريا إلى تفاقم أزمة المياه بشكل كبير. وقد تسببت العمليات العسكرية بين قوى الأمر الواقع في البلاد بأضرار جسيمة للبنية التحتية المائية، ما عرض مصادر المياه للاستنزاف والتلوث، وضعف الإدارة، وتآكل الحقوق العادلة في توزيعها واستثمارها وحوكمتها. كما ساهم تغير المناخ، مع ارتفاع درجات الحرارة وتكرار سنوات الجفاف، في تدهور كمية المياه وجودتها، وزيادة اللاعدالة في الحصول عليها. وقد كان لهذه الظروف آثار خطيرة على التنمية المجتمعية وسبل العيش، فضلًا عن تدهور الزراعة والأنظمة البيئية والأمن المائي، وهي جميعها مشاكل ملحّة قد لا تتمكن السلطة الحالية، لخلل في بنيتها، من معالجتها بشكل كافٍ. للتفصيل في نتائج هذا التقرير يمكن الاطلاع على الملحق (1).

تحددت العلاقة بين عناصر المياه، الفلاح، والسلطة بشكل أساسي من خلال مسألة شكل الملكية، وليس فقط من خلال الحق في المياه، مع أنّ هذا الأخير يعد عاملاً حاسمًا في تطور الملكية نفسها. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن هناك نسقًا تفاعليًا تاريخيًا قاد بموجبه كل من «الحق في المياه» و«تطور وسائل الإنتاج» إلى تحديد ملامح الملكية الزراعية في سوريا، التي لعبت بدورها دورًا حاسمًا في التأثير على سياسات السلطة، سواء عبر النسق الإداري والضغط باتجاه جني الفوائد الاقتصادية لاستمرار آليات النزاع، أو من خلال النموذج الاقتصادي القائم على الاقتصاد الرمادي أو اقتصاد الظل، وتأثيره الحاسم على تراجع دور المؤسسات الإنتاجية. حاليًا، هناك مؤشرات على أن السلطة الجديدة ليست مختلفة عن سابقتها. إن غياب حلول تشاركية قائمة على المشاركة السياسية في خطط التنمية، والملكية الزراعية، وحق المياه وحوكمتها على مستوى كامل البلاد، سيقود بالضرورة إلى استمرار ديناميكيات اقتصاد النزاع القائمة حاليًا. وسيكون الضرر الأكبر لهذه الديناميكية متحملاً، بالإضافة إلى المجتمعات الريفية المسالمة، كل من النظم البيئية والمنظومة المائية، سواء في بنيتها التحتية أو تدهور خصائصها. وبناءً على ذلك، يقترح هذا التقرير مجموعة من التوصيات التي قد تكون مفيدة، والتي تتمحور حول ثلاثة محاور رئيسية.

نقد السياسة النيوليبرالية في مسألة الحق في المياه

لا يتضمن خطاب الحكومة السورية، سواء عبر تصريحات مسؤوليها أو الجهات الرسمية، أي طروحات اقتصادية قائمة على الاستثمار في الإنسان أو البيئة، بل يقتصر خطابها على نظريات بعيدة عن التجارب الاقتصادية الناجحة لدول نامية أو عن تجارب دول مشابهة خرجت من نزاع طويل الأمد. ويعاني منظور السلطة الحالية من خلل عميق في الطروحات، ويمكن تلخيص أبرز مظاهره في أربعة نقاط رئيسية: تشوه المؤسسات العامة، التبعية الغذائية، وضعف هيكلة العمالة، وغيرها من أوجه القصور. وبناءً على ذلك، تتمحور التوصية الأولى حول بناء المؤسسات المعنية بالمياه والري عبر وضع آليات مساءلة وضوابط واضحة وشفافة لتقييم الخطط الموضوعة بعد الدمج، ومدى تطابقها مع نمو رأس المال الاجتماعي، ومدى ارتباطها بتحديث البنية القانونية والإدارية لموضوع المياه في سوريا، إلى جانب بناء اقتصاد تنموي قائم على المعرفة والاستدامة البيئية.

التبعية الغذائية

يُعد أحد أخطر آثار النزاع السوري وأكثرها تكلفة اجتماعية، التبعية المفرطة للواردات الغذائية. ويضغط هذا العامل بشكل متزايد على احتياطات البلاد من العملة الصعبة. ولا يمكن إنكار أثر التغير المناخي في هذا السياق، لكنه يفسر جزءًا فقط من الأزمة، إذ كانت البلاد ولا تزال تتمتع بظروف مواتية للنهضة الزراعية. لذلك، يجب على الحكومة السورية ربط الاقتصاد الزراعي بتنظيم حقوق الري والمياه بطريقة تضمن الأمن الغذائي للمجتمع، مع اعتماد استراتيجية تنموية مدروسة ومعروضة على المجالس التمثيلية، تراعي الحفاظ على فضاء عادل للعمالة، وربط سوق العمل بالوظائف الخضراء والتنمية القائمة على الحلول البيئية. ولا يمكن لأي استراتيجية أن تنجح دون إعادة قراءة شاملة للمسألة الزراعية، مع فهم كامل لـدور وأهمية الحق في المياه، وجودتها، والتوزيع العادل لها، وتصنيفها كثروة وطنية أساسية.

الاستعمار المائي

تكشف دورة الاقتصاد الزراعي في البلاد عن شكل من أشكال الاستعمار الجديد، مرتبط بطبيعة التبادلات الغذائية من وإلى سوريا، والـذي يمس جوهر مسألة الحق في المياه وحوكمتها. حاليًا، يُعد الشريك الأساسي للصادرات الزراعية شركات تجارية كبرى وشركات تصدير رأسمالية، تركز نشاطاتها على أنواع الخضار والفواكه الشرهة للمياه، وبشكل غير مباشر على منتجات الماشية واللحوم المستهلكة للمياه أيضًا. ويعني تصدير هذه المنتجات ضمنيًا تصدير المياه التي استهلكتها، وهو ما يُعرف بمفهوم «المياه الافتراضية». وفي الوقت الذي يزداد فيه العجز المائي في سوريا، تدفع الرأسمالية الزراعية كتلة الأراضي الصالحة للزراعة نحو إنتاج المنتجات الشرهة للمياه والموجهة للسوق الخارجي. لذلك، يجب على المجالس التمثيلية في البلاد، مثل البرلمان والنقابات الزراعية، السعي لإصدار قوانين مياه أكثر عدالة، وابتكار مفاهيم جديدة تمامًا للحق في المياه وحوكمتها، مع وضع اتفاقيات ملزمة وأكثر وضوحًا وشفافية تتعلق بالقوانين الاستثمارية المرتبطة بالمياه.

المراجع

* سليم الجندي (1964)، تاريخ معرة النعمان، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ص194.
* ليون تروتسكي (1978)، تاريخ الثورة الروسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 254
* محمد دكروب (2007)، جذور السنديانة الحمراء، دار الفارابي، ط3، بيروت، ص-516 518
* حنا بطاطو (1995)، فلاحو سوريا، ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
* كمال ديب (2012)، تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي الى صيف 2011، دار النهار، بيروت.
* سعيد حمادة (1935)، النظام النقدي والصرافي في سوريا، المطبعة الاميركانية، بيروت، ص -31 32
* بسام برازي وسعد فنصة (2022)، أديب الشيشكلي، الحقيقة المغيّبة، دار رياض الريس، بيروت.
* نعيم جمعة (1991)، التمويل الزراعي، مطبعة حمامي، دمشق.

* Ahmed, K., and Rahman, A., (2021) Wastewater Utilization for Irrigation in Al-Bab: Addressing Water Scarcity Challenges, Water Policy 15, 301–316
* Atik, O., Kadour, A., Mahmoud, I., Al Hasan, K., Al Nabhan, A., (2024) Irrigation Water in Northwest Syria: Impact of the Recent Crisis and Drought, Water, 16, 31-51. Link
* Burstyn, Y., Martrat, B., Lopez, J.F., Iriarte, E., Jacobson, M.J., Lone, M.A., Deininger, M., (2019) Speleothems from the Middle East: an example of water limited environments in the SISAL database. Quaternary 2 (2), 16. Link
* Creswell, J., Hanson, W., Clark, V., and Morales, A., (2007) "Qualitative research designs: Selection and implementation," The counseling psychologist, 35(2), p 236-264
* Daoudy M., Sowers, J., Weinthal, E., (2022) What is Climate Security? Farming risks around water, food, and migration in the Middle East WIREs Water, Washington, Georgetown Univ. p10
* Daoudy, M (2020) Water weaponization in the Syrian conflict: strategic of domination and cooperation, International Affaires 96, 1347-1366
* De Chatel, F., (2010) Mining the Deep, Syria Today, Jan., 2010, p48–51
* Dinc, P., Eklund, L., (2023) Syrian farmers in the midst of drought and conflict: the causes, patterns, and aftermath of land abandonment and migration. Clim. Dev. Link
* Donat M. G, Peterson T. C, Brunet M, King A. D, Almazroui M, Kolli R. K, Boucherf D, and Al-Mulla A. Y, (2014) Changes in extreme temperature and precipitation in the Arab region: long-term trends and variability related to ENSO and NAO," International journal of climatology, 34, p581-592
* Gama, M., (2024) Water Weaponization: The Syrian Case, e-cadernos CES Online since 15 July 2024. 29-31, Link
* Gaznayee, H.A.A., Al-Quraishi, A.M.F., Mahdi, K., Ritsema, C., (2022) A geospatial approach for analysis of drought impacts on vegetation cover and land surface temperature in the kurdistan region of Iraq. Water 14 (6), 927. Link
* Gupta, S.; Kumar, P.; Singh, R., (2022) Water Sources and Agricultural Diversity: A Case Study, Water Res. Manag. 36, p1123–1141

* Ide, T., Kristensen, A., Bartusevicius, H., (2021) First comes the river, then comes the conflict? A qualitative comparative analysis of flood-related political unrest. J. Peace Res. 58 (1), 83–97. Link

* Khlopov O.A. (2019) The problem of water resources in relations between Turkey, Syria and Iraq, Science without Borders. №. 12, (40),77-84.

* Koelemeijer, I.A., Ehrlén, J., Jönsson, M., De Frenne, P., Berg, P., Andersson, J., Weibull, H., Hylander, K., (2022) Interactive effects of drought and edge exposure on old-growth forest understory species. Landsc. Ecol. 37, 1839–1853. Link

* Mathbout, S., Boustras, G., Papazoglou, P., Vide, J, Raai, F (2025) Integrating climate indices and land use practices for comprehensive drought monitoring in Syria: Impacts and implications, Environmental and Sustainability Indicators, 26. Link

* Mathbout, S., Martin-Vide, Lopez-Bustins, J.A., 2023. SDrought characteristics projections based on CMIP6 climate change scenarios in Syria. J. Hydrol. Reg. Stud. 50, 101581. Link

* Meinzen-Dick, R., Quisumbing, A.R., and Behrman, J.A., (2019) "Global Patterns of Gender-Equality in Access to Water Resources: Challenges and Opportunities," Sustainability, 11, p 46-85

* Miles, M. and Huberman, A. (1994) Qualitative data analysis: An expanded sourcebook, 2nd ed., SAGE. p 7

* Polade S.D., Pierce W., Cayan D., Gershunov A., and Dettinger D., (2014) The key role of dry days in changing regional climate and precipitation regimes," Sci. Rep, 4, p 43-64

* Punch, K., (2005) Introduction to social research: Quantitative and qualitative approaches, 2nd ed., SAGE, p 147

* Sawah, M., M., and Slepnev, P., (2023) Challenges and development perspectives of water supply system in Syrian governorates, E3S Web of Conferences 460, 08016, 3-4. Link

* Sottimano, A., and Samman, N., (2022) "Syria has a water crisis. And it's not going away," Atlantic Council Site. Link

* Scott, C, J. (1987) Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance, Yale University Press, xv- xvii

* Torkaman Pary, A., Rastgoo, P., Opp, C., Zeuss, D., Abera, T.A., (2024) Impacts of drought severity and frequency on natural vegetation across Iran. Water 16 (22), 3334. Link

* Werrell C., Femia F., and Sternberg T., (2015) Did We See It Coming? State Fragility, Climate Vulnerability, and the Uprisings in Syria and Egypt," SAIS Review, 35, p29-30

* Zappa G., Hoskins B., and Shepherd T.G., (2015) The dependence of wintertime Mediterranean precipitation on the atmospheric circulation response to climate change," Environmental Research Letters, 10, p23

* Zheng, L., Lu, J., Chen, X., (2024) Drought offsets the vegetation greenness-induced gross primary productivity from 1982 to 2018 in China. J. Hydrol. 632, 130881. Link

الملحق

تحددت العلاقة بين عناصر المياه، الفلاح، والسلطة بشكل أساسي من خلال مسألة شكل الملكية، وليس فقط عبر الحق في المياه، مع أن هذا الأخير يعد عاملاً حاسمًا في تطور الملكية. وبناءً عليه، يمكن القول إن هناك نسقًا تفاعليًا تاريخيًا قاد بموجبه كل من «الحق في المياه» و«تطور وسائل الإنتاج» إلى تحديد ملامح الملكية الزراعية، التي لعبت بدورها دورًا حاسمًا في التأثير على سياسات السلطة، والتي سيطرت لاحقًا على الدولة، سواء عبر النسق الإداري والضغط باتجاه جني الفوائد الاقتصادية لاستمرار آليات الهيمنة، أو عبر النموذج الاقتصادي القائم على اقتصاديات النزاع، وتأثيرها اللاحق على تراجع دور المؤسسات الإنتاجية. حاليًا، هناك مؤشرات على أن السلطة الجديدة تميل إلى تكرار سلوك السلطة السابقة. إن غياب حلول تشاركية قائمة على المشاركة السياسية في خطط التنمية على مستوى كامل البلاد سيؤدي بالضرورة إلى استمرار ديناميكيات اقتصاد النزاع القائمة. وسيكون الضرر الأكبر لهذه الديناميكية متحملاً، بالإضافة إلى المجتمعات الريفية المسالمة، كل من النظم البيئية والمنظومة المائية، سواء في بنيتها التحتية أو في خصائصها المتدهورة. يمكن استشراف توجه الحكومة الحالية نحو مركزية السلطة، واحتكار القرار، وتقييد مهام مؤسسات الدولة ضمن ولاءات السلطة، وهو ما يتعارض تمامًا مع حاجة البلاد إلى التشاركية في طرح الحلول، والانتقال من اقتصاد النزاع إلى اقتصاد ما بعد النزاع، القائم بالضرورة على ثلاثة عناصر: نظام مؤسساتي شفاف، تنمية مجتمعية وإلغاء التفاوت، وتشاركية سياسية. ومن هذا المنطلق، يجب إدراك أهمية معالجة قضية الحق في المياه وتأثيرات التغير المناخي عبر ثلاثة مستويات رئيسية: التشاركية في حلول الاستدامة البيئية والمائية، التكيف القائم على الأنظمة البيئية، والتضامن الاجتماعي. ومع ذلك، فإن كل ما سبق لن يكون فعالاً دون تحقيق تغيير عميق في الإدارة السياسية للبلاد. ومن الضروري فهم أن المحافظة على الأمن المائي، والحق في المياه وحوكمتها، مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحل السياسي في سوريا، القائم على التعددية السياسية ومبدأ تداول السلطة.

نقد السياسة النيوليبرالية في مسالة الحق في المياه

لا يتضمن خطاب السلطة الرسمية الحالية، سواء عبر تصريحات مسؤوليها أو الجهات الرسمية، أي طروحات اقتصادية قائمة على الاستثمار في الإنسان والبيئة، بل يقتصر خطابها على منطلقات نظرية لا تمت بصلة للتجارب الاقتصادية الناجحة في الدول النامية، أو للدروس المستفادة من دول مشابهة خرجت من نزاع طويل الأمد. ويعاني منظور السلطة الحالية من خلل عميق في الطروحات، يمكن تلخيص أهم أوجهه في أربعة نقاط رئيسية: تشوه المؤسسات العامة، التبعية الغذائية، وشكل العمالة.

تشوه المؤسسات العامة: قامت السلطة الجديدة بتفكيك المنظومة التاريخية للمسألة الزراعية والمائية، التي ارتكزت عليها بيروقراطية الدولة الاستبدادية في عهد النظام السابق، والتي تراكمت خبراتها على مدى عقود في وزارتي الزراعة والري. في الحكومة الحالية، تم دمج وزارة الري مع وزارة النفط والكهرباء، دون تقييم للضرورات التنموية للمجتمع السوري أو لحساسية مسألة المياه، ودون وضع آليات مساءلة أو ضوابط واضحة وشفافة لتقييم الخطط الموضوعة بعد الدمج، ومدى تطابقها مع نمو رأس المال الاجتماعي، أو ارتباطها بتحديث البنية القانونية والإدارية لقضية المياه في سوريا. تعزز هذه الممارسات فرضية أن مستقبل اقتصاد سوريا سيكون امتدادًا لاقتصاد النظام السابق، أي اقتصاد عنف قائم على استمرار النزاع، وليس اقتصادًا تنمويًا قائمًا على المعرفة والاستدامة البيئية. في ظل هذا التشوه المؤسساتي، يصبح من الصعب الاستثمار في تطوير أنظمة الري وتحقيق العدالة المائية وحوكمتها، سواء كبنية قانونية أو تنظيمية، لعدة أسباب أهمها: طول مدة استرجاع العوائد، مما يتعارض مع مصالح الاستثمار النيوليبرالي السريع؛ وتوزع الكتلة المائية وتقسيمها بين قوى أمر واقع، لكل منها حساباتها الخاصة التي لا تتوافق بالضرورة مع المصالح العامة؛ بالإضافة إلى نزاعات التشاطؤ المائي مع دول الجوار، سواء عبر الاحتلالات في الجنوب من قبل إسرائيل، أو

من خلال عدم الالتزام بالقوانين الدولية كما هو الحال مع تركيا، ما يؤدي إلى تفاقم أزمة المياه في سوريا.

التبعية الغذائية: يُعد أحد أخطر آثار النزاع السوري وأكثرها كلفة اجتماعية، هو التبعية إزاء الواردات الغذائية، وهو عامل يضغط بشكل متزايد على احتياطات البنك المركزي من العملة الصعبة، الشحيحة أصلًا، ويقلص الموارد المتاحة للنفقات الاستثمارية. منذ عام 2021، تحتل العراق وسوريا على التوالي المرتبتين الثانية والسادسة ضمن أكبر المستوردين للدقيق على مستوى العالم. وتتفشى التبعية إزاء الدقيق أكثر من القمح غير المعالج في الدول التي تعاني من النزاعات، سواء في المنطقة أو خارجها، ما يعكس الضرر الذي لحق بإنتاج المطاحن المحلية. كيف انقلب المشهد في سوريا من التصدير إلى الاستيراد؟ لا يمكن إنكار أن للتغير المناخي أثر في ذلك، لكنه يفسر جزءًا فقط من الأزمة، إذ كانت البلاد ولا تزال تتمتع بظروف مواتية للنهضة الزراعية. يتمحور هذا الانقلاب على نقطتين رئيسيتين، تُبرز ارتباطها بسياسات النظام السابق: الأولى، أن النظام السياسي توقف فعليًا عن تنظيم الزراعة بطريقة تكفل إطعام المجتمع السوري. لقد أظهر النص الكامل للتقرير كيف استثمر حزب البعث الحاكم التنظيم الزراعي وإعادة توزيع الأراضي والثروات والخدمات لصالح الفلاحين من خلال قانون الإصلاح الزراعي وملحقاته، ما أدى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. لكن منذ التسعينات، وبشكل مفاجئ منذ عام 2006، انقلبت الأمور، بعد تبني حكومة الدردري إصلاحات نيوليبرالية جذرية للقطاع الزراعي والمائي. والآن، تظهر نتائج هذا التحول الليبرالي بوضوح، إذ تنفق البلاد، التي كانت مصدرة للقمح قبل أقل من ربع قرن، جزءًا كبيرًا من احتياطاتها النقدية على الواردات الغذائية، وخصوصًا الدقيق.

هذا لا يعني أن السوريين توقفوا عن الزراعة، بل يشير ببساطة إلى أن سياسات الدولة اتبعت نهجًا خاطئًا تجاه القطاع الزراعي، إضافةً إلى تجاهل مسألة الحق في المياه وحوكمتها. وهذه هي النقطة الثانية: منذ اندلاع النزاع، تتجه سوريا نحو تعزيز الصادرات ذات القيمة المضافة العالية. يوضح هذا التقرير تغييرات هامة في استهلاك المياه، إذ أسفر التحول عن استنزاف المياه الجوفية بالتوازي مع التركيز على محاصيل ومنتجات ذات ريع اقتصادي أعلى. على سبيل المثال، ارتفع إنتاج التبغ في سوريا بين عامي 2010 و2021 بمعدل (321.1%+) عام 2012 و(373.7%+) عام 2024. ويُعزى هذا الارتفاع الكبير إلى تأثير الرأسمالية الزراعية ومافيا مصنعي الدخان غير القانوني على صانعي القرار داخل المؤسسات الحكومية.

حاليًا، تصدر سوريا العديد من الفواكه وبعض المزروعات مثل الفراولة والخيار، وهي مزروعات سقوية، وبعضها يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه مثل الأشجار المثمرة. هذا الوضع يضرب في صميم الحلول الممكنة للأزمة المائية في البلاد ويعكس غياب العدالة في توزيع المياه. فوفق الوضع الراهن، يذهب الحق في المياه في الغالب لصالح الرأسمالية الزراعية، الشريك التجاري للمنتجين المستهلكين للمياه، وليس للمجتمع الزراعي ككل. وفي المحصلة، تشكل هذه السياسات صفقة خاسرة للدولة، إذ أن صادرات الفاكهة والخضار الشرهة للمياه لا توازي أبدًا تكلفة واردات الدقيق والقطن إلى سوريا، التي هي الأحق بالحصول على نسبة معتبرة من هذه الكتلة المائية.

شكل العمالة: وهي مسألة هامة جدًا نظرًا لنسبة الفقر المرتفعة في المجتمع السوري، وفق إحصائيات أممية وحكومية متقاطعة. تكمن أهمية هذه القضية في حاجة البلاد إلى اليد العاملة لإعادة الإعمار، لا سيما في قطاعَي الري والمياه. ومع ذلك، تم طرد معظم النخب البيروقراطية المتمكنة من المناصب العليا على أساس طائفي أو سياسي. في الوقت الراهن، تتجه الحكومة نحو نموذج نيوليبرالي للعمالة، يتحول فيه شكل العمل من عقود دائمة إلى عمالة غير منظمة، مصحوبة بتدهور عام في بيئة العمل. ويتم تصميم شروط العمل في قطاعات المياه والري، سواء على الصعيد القانوني أو الإداري أو التنموي، وفق نمط «العمالة غير الرسمية»، بمعنى أن العمالة في هذا القطاع تتحول تدريجيًا إلى عمالة غير منظمة، وظروف العمل فيها غير آمنة، مع تراجع خطير في دور ومشاركة المرأة[42].

إن استراتيجية تنموية مدروسة للحفاظ على فضاء عادل للعمالة، وربط سوق العمل بالوظائف الخضراء والتنمية القائمة على الحلول البيئية، وأي تصورات لإعادة النظر بالمسألة الزراعية برمتها، غائبة تمامًا من منظور الحكومة فيما يخص فهم دور وأهمية الحق في المياه، جودتها، توزيعها العادل، وتصنيفها كثروة وطنية. كما أن الأدبيات المتعلقة باحترام البيئة واعتبار الإنسان والطبيعة صنوانًا في التنمية البشرية والرفاه الاجتماعي غائبة بالكامل عن نقاشات الحكومة السورية الجديدة. إن تبني الاقتصاد السوري الجديد لهذا النمط القاصر في فهم علاقة الإنسان بالبيئة والمياه، إضافة إلى غياب المشاركة السياسية، سيؤدي حتمًا إلى تفشي الفقر وارتفاع نسب التفاوت الاجتماعي.

[42] ميسا صالح الصورة الغائبة: دولة تُعاد صياغتها بدون النساء. السلطة والعنف الهيكلي والرمزي ضد النساء في سوريا. موقع الجمهورية، 22 آذار 2025. أنظر أيضا: مناهل السهوي، من يتعمّد إقصاء النساء من المشهد العام في سوريا؟ موقع درج، 25 آذار 2025

الاقتصاد السياسي للنزاع

يُعتبر الشكل الاقتصادي المطروح حاليًا من السلطة السورية غير مناسب لدفع عجلة التنمية في قطاعات الزراعة والمياه والبيئة. يتم التخطيط والتعامل مع الثروة الوطنية بشكل مجتزأ، مع التركيز على تعزيز الاستثمار المباشر في الموارد غير المتجددة، مثل النفط، والعوائد الريعية كفرض الضرائب. وفي المقابل، يغيب تمامًا الاستثمار في الموارد المتجددة، مثل الطبيعة والمياه والتعليم كمصادر مستدامة. كما تغيب عن الحكومة الحالية أي إشارة إلى قضايا غير قابلة للقياس مباشرة، مثل التضامن الاجتماعي، الثقة بالمؤسسات، التكيف القائم على الأنظمة البيئية، والحق في المياه. ووفق ما سبق، وبالنظر إلى السياق العام، تتدهور القيمة الإجمالية للثروة في البلاد، حتى بالمقارنة مع فترة النظام السابق، لأسباب رئيسية هي الانقسامات الداخلية والاستعمار المائي.

الانقسامات

نتيجة لانقسام الإدارة والحكم في سوريا بين حكومات أمر واقع، وقطيعة السلطة الحالية مع منجزات العهد السابق، ضاعت الأسئلة الجوهرية المتعلقة بالحق في المياه، إدارتها، واستثمارها في التنمية. والسؤال الذي يفرض نفسه اليوم هو: هل تضع البرامج الاستثمارية للحكومة السورية أولوية لقضايا المياه والبيئة وتأثيرها على المسار الاجتماعي والاقتصادي للدولة؟ وهل تؤمن فعليًا بأن احترام البيئة والحق في المياه وحوكمتها هما عنصران مترابطان في التنمية البشرية والرفاه الاجتماعي؟ يظهر أداء مؤسسات السلطة مؤشرات واضحة على غياب هذه الأسئلة، إذ نلاحظ:

» تحويل جزء كبير من قيمة النفقات الاستثمارية المخصصة لتطوير قطاع المياه والزراعة وحماية البيئة إلى الجهاز الأمني كنفقات جارية. على سبيل المثال، تُصرف رواتب العناصر الأمنية في وقتها المحدد، فيما تظل البنية التحتية لمنشآت الري في عدد من المناطق معطلة تمامًا نتيجة غياب الاعتمادات المالية. كما تُخصص موارد كبيرة لنخبة محددة عمليًا غير منتجة وغير رسمية، مثل الفصائل المسلحة غير النظامية (الحمزات والعمشات)، والتي تشبه كتائب البعث في النظام السابق، وكان كلاهما مسؤولاً عن تكريس اقتصاديات النزاع. وهناك اتجاه عام لإعادة تركز الثروة على عدة مراحل، بدأت ملامحها تظهر الآن في قطاعات الريع السريع لصالح نخبة جديدة. وسيترتب على هذا السياق تحولات اجتماعية وقيمية كبيرة. وبمقاربة تاريخية لعلاقة الفلاح بالسلطة وردت في هذا التقرير، سيكون الثمن الأكبر لهذه التحولات على المجتمعات الزراعية المسالمة في المناطق النائية ومناطق الأقليات، على شكل تفاوت طبقي اجتماعي حاد وتفاوت تنموي جغرافي.

» غياب الشفافية والنزاهة: لا يُعزى تدهور المجتمعات الزراعية في سوريا إلى الظروف المناخية والبيئية القاسية فحسب، بل إلى غياب استراتيجيات فعّالة للتكيف معها، وإدارة المياه، واستدامة الموارد البيئية. الجمع بين تغير المناخ، سوء الإدارة المحلية، المنافسة بين قوى الأمر الواقع، والصراعات الإقليمية يجعل مسألة المياه أولوية قصوى للسلطة الجديدة. يُعدّ الإصلاح المستمر والشامل لسياسات المياه، الذي يعالج عدم المساواة والتفاوت الاجتماعي، ضرورة لتعزيز السلم الأهلي. إلا أن التناقض بين تصريحات المسؤولين الحاليين وعدم قدرتهم على معالجة مشكلات المياه والزراعة والبيئة يعزز فقدان الثقة المجتمعية بمؤسسات الدولة. مثلما كان الحال في النظام السابق، تستمر آليات تحويل الثروة عبر الاستيلاء على ممتلكات الدولة. على سبيل المثال، بعد مجازر اللاذقية في آذار 2025، تم سرقة محولات الطاقة لمحطات ضخ مياه الشرب في عدة قرى وبلدات ريف اللاذقية، وشحنها إلى إدلب دون مساءلة. كما يتعرض السكان من الأقليات للضغط لبيع ممتلكاتهم بأسعار بخسة، خصوصًا في مناطق غرب ووسط سوريا القريبة من إدلب. تواجه المجتمعات الزراعية المسالمة في أرياف اللاذقية وحماه وحمص خطرًا متزايدًا بسبب انعدام الأمن، والسطو، واستباحة[43] أراضيها الزراعية من قبل رعاة البدو. هذه الممارسات تتضمن حرق

[42] إنتشار مجموعات مسلحة في سهل الغاب يهدد الأمن الزراعي وسط تزايد الاعتداءات على المحاصيل، المرصد السوري لحقوق الانسان، نيسان 2025

الأحـراج والموائل الطبيعية في جبال الساحل لتسهيل انتقال قطعانهم تحت حماية السلطة الجديدة، وهو ما يهدد البيئة الطبيعية والهوية الثقافية للجبال. حسب الباحث البيئي مضر سليمة، «في حال لم تُتخذ إجراءات عاجلة، فإن مصير جبال الساحل سيكون كمصير الجبال التدمرية وسط سوريا». ويؤكد استبيان أجراه المؤلف مع منظمة Grain Green حجم القلق والخوف الكبير لدى المزارعين من الوضع الأمني في غرب سوريا.

» اللامساواة بين المحافظات: تتحوّل الآن الاستثمارات ورأس المال إلى محافظات دون أخرى، على سبيل المثال أدوات الإنتاج المرتبطة بالزراعة ولوجستيات البنية التحتية للمياه يتم استيرادها وتكثيفها في محافظات مثل دمشق، وإدلب، وحماه، فيما يتم تهميش كبير لمحافظات أخرى مثل اللاذقية والقنيطرة.

» غياب أي خطط لمعالجة مسألة تفتت الملكية الزراعية، وخطر ذلك على مسألة الاقتصاد الزراعي برمتها. حاليا قوانين الإصلاح الزراعي، وبعد طرد الكوادر النخبوية من وزارتي الزراعة والري، الكوادر الجديدة غير قادرة على استنباط طرائق عملية ومعاصرة لحل هذه القضية المستعصية، ولن تستطيع بسبب اقترانها بالنقاش الديمقراطي للمجالس التمثيلية التي قامت الحكومة بحظرها وربطها بدلا من ذلك بإدارة الشؤون السياسية التابعة لوزارة الخارجية، وهي تماثل في عملها دور حزب البعث في النظام السابق.

الاستعمار المائي

تكشف دورة الاقتصاد الزراعي في البلاد عن شكل من أشكال الاستعمار الجديد، مرتبط بطبيعة التبادلات الغذائية من وإلى سوريا، والذي يمس صميم مسألة الحق في المياه وحوكمتها. حالياً، يشكل دول مجلس التعاون الخليجي الشريك الأساسي للصادرات الزراعية السورية. وتواصل هذه القوة الاقتصادية والسكانية الكبيرة الاستفادة من الموارد المائية السورية عبر المنتجات الغذائية الشرهة للمياه. في هذا السياق التجاري، تستهلك الشركات الخليجية الخاصة بشكل غير مباشر مياه سوريا من خلال زراعة الفواكه والخضار الشرهة للمياه، وأيضاً منتجات الماشية واللحوم المستهلكة للمياه. إن تصدير هذه المنتجات يعني ضمناً تصدير المياه التي استهلكتها، وهو ما يُعرف بـ "المياه الافتراضية[44]". ويعكس غياب مشاريع التنمية المجتمعية للمجتمعات الزراعية السورية، التي تعاني أصلًا من الإجهاد المناخي والجفاف، الوضع الكارثي المستقبلي للبلاد. وبينما تقتصر سوريا على رواتب موظفيها من إحدى دول الخليج وتستورد الدقيق للاستهلاك المحلي، فإن الرأسمالية الزراعية في البلاد توجه الأراضي الصالحة للزراعة نحو المحاصيل الشرهة للمياه لتصديرها إلى السوق الخليجي المتعطش للغذاء، بشكل سلس ودون تنظيم قانوني، مستغلةً المياه الجوفية وأنظمة الري والسقاية، دون مراعاة مصالح المجتمع الزراعي المحلي.

رغم أن الميزان التجاري السوري يكسب بضعة ملايين من الدولارات سنوياً من هذه الصادرات الشرهة للمياه، إلا أنها تظل هامشية ضمن إجمالي إيرادات الميزان التجاري للبلاد. بالمقابل، تحقق هذه المحاصيل أرباحاً لأولئك الذين يصدرونها، وتجلب معها السلطة والفساد. ومع غياب مؤسسات الدولة عن إصدار قوانين مياه جديدة وابتكار مفاهيم متكاملة للحق في المياه وحوكمتها، سيظل هذا الحق في سوريا منتهكاً لصالح الرأسمالية الزراعية المحلية والشركات الخليجية متعددة الجنسيات، التي يسعى النظام الحالي، كما فعل سابقه، إلى جذب استثماراتها، في شكل جديد من أشكال الاستعمار.

يمكن إدراج ممارسات دول الجوار المتشاطئة مائياً مع سوريا ضمن هذا السياق. تعتمد موارد المياه في سوريا بشكل كبير على الأنهار العابرة للحدود، مثل الفرات، الخابور، العاصي، واليرموك، التي تنبع من الدول المجاورة. لذلك، من الضروري الانخراط في جهود دبلوماسية مع تركيا ولبنان والعراق لضمان حقوق عادلة في تقاسم المياه ضمن اتفاقيات ملزمة، وإنشاء آليات مشتركة لمراقبة تدفق المياه وجودتها، والدعوة إلى وساطة دولية عند نشوء النزاع. مع ذلك، يشير هذا التقرير إلى الممارسات الإسرائيلية المتعلقة بمياه جنوب سوريا وخطورتها على الشعب السوري، والتي يمكن تصنيفها أيضاً كشكل من أشكال الاستعمار المفروض بالقوة. كما لا تزال مرافق المياه في الشمال الشرقي تتعرض للاستهداف المتعمد من قبل تركيا، خاصة في محيط سد تشرين. مع ذلك، ينبغي على السلطات والمجتمعات المحلية في سوريا التعامل مع موارد المياه كوسيلة للحوار، وترسيخ العدالة المائية وحوكمتها

[42] هي المياه "المخفية" في الخدمات والمنتجات التي يشتريها الناس ويستخدمونها يوميًا. غالبًا ما لا يلاحظها المستخدم النهائي للمنتج أو الخدمة، هي مياه تُستهلك على مدار سلسلة القيمة، وغالبا لا يلاحظها المستهلك النهائي. مما يجعل إنشاء هذا المنتج أو الخدمة ممكنًا.

لصالح صمود المجتمعات وبناء السلام.

نعتقد شخصياً أن أزمة المياه في سوريا، التي تواجه البلاد في عام 2025 بشكل كارثي، ستكون القاطرة التي تدفع كل شيء نحو الانهيار. لا بد من ثقافة سياسية جديدة تقوم على تنظيم وحكم الدولة وفق النظام المؤسساتي، واعتبار الدولة مؤسسة للمؤسسات، يمكن من خلالها تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة، المحدودة أصلًا، وتحديد الإطار الصحيح للاستراتيجيات الممكن تنفيذها. ونؤكد هنا أن المسألة المائية هي، بشكل أو بآخر، الأهم مستقبلًا للمجتمع السوري. إن الأمن المائي وعدالته مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بشكل العقد السياسي، وبجودة وفعالية النظام المؤسساتي. وإذا قمنا بمقاربة الوضع الحالي وإسقاطه على المستقبل القريب، سنجد أن سوريا ستفقد أمنها المائي نتيجة احتكار القرار السياسي من قبل اتجاه سياسي واحد، وبقاء المؤسسات السورية مرهقة تحت وطأة غياب التشاركية، وعدم توفر الشفافية والنزاهة.

تعمل **شبكة المنظّمات غير الحكوميّة العربيّة للتنمية** في 12 دولة عربيّة، مع 9 شبكة وطنيّة (وعضويّة ممتدة لـ 250 منظّمة مجتمع مدني من خلفيّات مختلفة) و 25 عضو من منظّمات غير حكوميّة.

ص.ب المزرعة 14/5792 بيروت، لبنان